OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

9380-A

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

تنفيذ
اعلان وخطة عمل
ليما

ودور البلدان
وتقارير
المنظمات الدولية

09380
IMPLEMENTATION OF THE LIMA DECLARATION AND
PLAN OF ACTION, THE
COUNTRY SITUATION AND CONTRIBUTION OF
INTERNATIONAL ORGANIZATIONS.
UNIDO ID/238, UNIDO-ID/CONF.4/4

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
فيينا

تنفيذ
اعلان وخطة
عمل ليما

ردود البلدان
وتقارير المنظمات الدولية
تقرير تقدمه امانة اليونيدو

الأمم المتحدة
نيويورك - ١٩٧٩

ان التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذه الوثيقة لاتنطوي على أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة يتناول المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة ، أو سلطات أي مما ذكر ، أو يتعلق بخط حدوده أو تخومه .

ID/238
(ID/CONF.4/4)

يدرس هذا التقرير الردود الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية على الاستبيانات المرسله اليها من منظمة الأمم المتحده للتنمية الصناعية في سنة ١٩٧٨ بغية تقييم التقدم المحرز على طريق تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما طبقا للفقرة الفرعية (ح) من الفقرة ٣ من قرار مجلس التنمية الصناعية رقم 45(IX) المؤرخ في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٥. وهو يعكس وجهات نظر الحكومات والمنظمات الدولية في اجراءاتها الفردية والجماعية المتخذة منذ سنة ١٩٧٥ للتعجيل بتحقيق التنمية الصناعية ضمن اطار اعلان وخطة عمل ليما، كما جاء وصفها في اجاباتها الرسمية على الاستبيان، التي تلقتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر الى حزيران/يونيه ١٩٧٩.

ايضاحـــات

في هذه الوثيقة ، تستخدم التصنيفات والرموز الاقليمية والصناعية والاقتصادية المعتمدة في " الحولية الاحصائية " للأمم المتحدة ، ما لم يشر الى خلاف ذلك .

ويستخدم في متن النص التصنيف التالي للمجموعات الاقتصادية ، المتفق مع التصنيف الذي اعتمده المكتب الاحصائي للأمم المتحدة : فتعبير " البلدان النامية " يشمل منطقة البحر الكاريبي ، وأمريكا الوسطى والجنوبية ، وافريقيا (عدا جنوب افريقيا) والشرق الأوسط (عدا اسرائيل) وشرق وجنوب شرق آسيا (عدا اليابان) . وتعبير " البلدان المتقدمة " يشمل أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) وأوروبا (عدا أوروبا الشرقية) واستراليا واسرائيل وجنوب افريقيا ونيوزيلندا واليابان . وبلدان " الاقتصادات المخططة مركزيا " تشمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانياوهنغاريا ، ولكنها لا تشمل ألبانيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام ومنغوليا . على أن التيسير الاحصائي اقتضى أن يرد التصنيف في بعض مواضع النص مختلفا عما ذكر أعلاه .

كما أن مقتضيات الصياغة أدت أحيانا الى اطلاق بعض التسميات الأخرى في النص ، على مجموعات البلدان . فعبارتا " الجنوب " و " العالم الثالث " ومشتقاتهما تشيران الى جميع البلدان النامية . وعبارة " الشمال " ومشتقاتها تشير الى البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي ، وهي على وجه العموم تكاد تطابق منطقة " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " . و " البلدان الصناعية " تعني البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي وبلدان الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا . على أن هذه التعاريف ليست دقيقة صارمة .

و " الصناعة التحويلية " تشمل فئات الصناعات المعدّدة في الباب ٣ من" التصنيف الصناعي الموحد الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية " ، ما لم يشر النص الى خلاف ذلك .

والتاريخان اللذان تفصل بينهما عارضة (مثل ٦١/١٩٦٠) يشيران الى سنة محصول أو سنة مالية .

والتاريخان اللذان تفصل بينهما شرطة (مثل ١٩٦٠ - ١٩٦٥) يشيران الى كامل الفترة المعنية ، بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية .

ويشير "الدولار" الى دولارات الولايات المتحدة ، ما لم يذكر خلاف ذلك . كما يعني " المليار " ألف مليون .

والمعدلات السنوية للنمو أوالتغيرتعني المعدلات السنوية المركبة ،ما لم يحدد النص خلاف ذلك .

المحتويـــات

		الصفحة
-	مقدمـــــة	١
أولا -	التدابير الوطنية للبلدان النامية	٤
ثانيا -	التعاون الدولـــي	٢٦
ثالثا -	تلخيص واستخلاصات	٤٨
رابعا -	الاجراء المطلوب من المؤتمر	٥٠

المرفقـــات

الأول - البلدان المشتركة في عملية الرصد الثانية (١٩٧٩/١٩٧٨) .

الثاني - أهداف النمو الصناعي والزمر الرئيسية للصناعات التحويلية المدرجة في خطط التنمية الحالية للبلدان النامية المجيبة على الاستبيان .

الثالث - مقارنة بين نمو الناتج القومي الاجمالي وتغيّر حجم المساعـــدة الانمائية الرسمية ، ١٩٦٠ - ١٩٧٧ .

الرابع - صافي المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة الـــى البلدان النامية والوكالات المتعددة الأطراف .

الخامس - ملخص المعلومات الواردة من البلدان المتقدمة بشأن بعـــض مسائل التعاون الصناعي الدولي .

مقدمـــــة

١ - جاء العقد الأخير بوعي جديد للعالم المعاصر . فقد أدرك البلدان - كبيرة وصغيرة ، غنية وفقيرة - أن الاقتصاد العالمي ليس سليما كل السلامة ، بل يعاني من الجور والخلل والعوص والتشويه . ورغم الفوارق في المناهج والعقائد والظروف والقدرات ، فقد أدى هذا الوعي الجديد الى سلسلة من الأبحاث ، أعقبتها مناقشات مسهبة على المستوى الدولي بغية تحقيق عمليات تكيّف فعلية . وظهر اتفاق جماهيري في الرأي على الحاجة الى برامج دولية للتعاون بغية اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الراهن . وقد وضع المجتمع الدولي واحدا من أبسق وأشمل برامجه - وهو اعلان وخطة عمل لبرنامج بشأن التنمية والتعاون الاقتصاديين (ID/CONF. 3/31 ، الفصل الرابع)[1] - في أوائل عام ١٩٧٥ . وقد أبرز هذا الاعلان النتائج الخطيرة للأزمة الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي ، وشدّد على دور الصناعة كأداة ديناميكية للنمو . وتضمن توصيات بسلسلة من الاجراءات على المستويات العالمية والاقليمية والقطرية والقطاعية لتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية في البلدان النامية ، بما فيها توصل البلدان النامية الى احراز حصة تبلغ ٢٥ في المائة على الأقل من الانتاج الصناعي العالمي بحلول سنة ٢٠٠٠ .

٢ - وفي أيار/مايو ١٩٧٥ ، بعد بضعة أسابيع فقط من اقرار اعلان وخطة عمل برنامج ، اعتمد مجلس التنمية الصناعية ، في دورته التاسعة القرار ٩(د-٩) الذي يطلب في فقرته الأولى الى الحكومات اتخاذ " التدابير والقرارات اللازمة لتنفيذ خططها بشكل فعّال بما يتفق واعلان وخطة عمل برنامج " . وفي الفقرة ٢(ج) ، رجا المجلس من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن يطلب دوريا الى الحكومات والمنظمات الدولية المعنية امداده بمعلومات عن الاجراءات المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ اعلان وخطة عمل برنامج . وتلا ذلك ، في ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، أن اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية السابعة ، القرار ٣٣٦٢(د-٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي ، وفيه أدرجت اعلان وخطة عمل برنامج كعنصر أساسي في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبالتالي فان العمليتين اللتين اجرتهما اليونيدو في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ وفي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لرصد التقدم المحرز هما محاولة لتتبع نشأة النظام الاقتصادي الدولي الجديد - مولدا وتنمية وتطورا - من حيث كونهما تعالجان مسيرة التصنيع في البلدان النامية .

---

(١) أحيل الى الجمعية العامة بمذكرة الأمين العام (A/10112) . كما ورد أيضا في كراسة نشرتها ادارة الاعلام العام في اليونيدو برقم PI/38 .

٣ - على أن نظرة الى الوراء تكشف عن أن عملية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ قد أجريت في مرحلة مبكرة لم تسمح بتقييم الجهود العالمية الرامية الى تنفيذ برنامج مستفيض مثل الذي استهدفه اعلان وخطة عمل ليما . فقد نتج عن هذا أن ٤٨ حكومة فقط ، من أصل ١٤٩ حكومة وجهت اليها البوتيدو الأسئلة ، استطاعت أن تجيب عليها ، ومع ذلك اتسمت اجاباتها بطابع العموم . وكان واضحا أن الحكومات لم تكن مهيأة بعد لتقديم التقارير . ولم تكن الأفكار والاتجاهات الجديدة الواردة في اعلان وخطة عمل ليما قد أحدثت بعد أثرها على الاجراءات الاقتصادية والصناعية للبلدان ، ولا أثارت اهتمامها وحفزت خيالاتها بدرجة تكفي لانتاج اجابات ذات معنى .

٤ - وفي ضوء الخبرة المكتسبة من عملية الرصد الأولى والآراء التي أعرب عنها في الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة لمجلس التنمية الصناعية في ١٩٧٧ و ١٩٧٨، بدأت الجولة الثانية من عمليات الرصد في أيار/مايو ١٩٧٨ . وقد أعدت مجموعتان من الاستبيانات المنقحة : واحدة للبلدان المتقدمة والأخرى للبلدان النامية ، تحيطان بمبادىء وأهداف الاعلان مع تغطية الأبواب الرئيسية في خطة العمل ،ثم أرسلت الى الحكومات . وتم الاتصال بالمنظمات الدولية التي أشارت خطة العمل الى أنشطتها مباشرة أو التي تتصل أنشطتها هذه به ، وذلك للحصول على ملاحظاتها بشأن مدى فعالية أنشطتها .

٥ - وقد روعي في صياغة الأسئلة ضمان انطباقها على بلدان ذات أنظمة اقتصادية مختلفة ، أو متفاوتة من حيث مرحلة التنمية التي تمر بها . وكان القصد الأساسي هو الحصول من الحكومات على معلومات موثوق بصحتها ، وحديثة وذات أهمية في الموضوع . وكان الهدف تحديد مدى الأهمية التي تعلقها البلدان على تنمية القطاع الصناعي ومكوناته الرئيسية ، والمشاكل التي تصادفها والاجراءات المتخذة لحلها ، ووجهات نظرها في تحسين مناخ التعاون الدولي بغية تأمين تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما .

٦ - ولقد كانت هنالك بعض الخشية من فشل الاستبيانات ، كالمعتاد ، في التوصل الى معلومات تعكس بالكامل ظروف البلدان المختلفة ، الا أن تجربة الرصد الثاني كانت ايجابية ومثمرة . فلم يقتصر الأمر على تضاعف البلدان المجيبة على الاستبيانات (انظر المرفق الأول) ، بل كانت اجاباتها أكثر تمثيلا وشمولا منها في المحاولة الأولى . وكانت ردود أغلب الحكومات دقيقة وموضوعية في ملاحظاتها بشأن أوضاعها . وهكذا فان الصعوبة التي تعطي العالم الاقتصادي اليوم تتخللها بوارق أمل تسهل استبانتها في الردود . ويمكن تصور مدى مساهمة كل بلد في تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما من فحوى اجاباته - حتى لو لم يستطع تحليلها احصائيا .

٧ - وهذا التقرير مبني حصرا على الوقائع المبلغ عنها ووجهات النظر التي أعربت عنها الحكومات في ردودها على الاستبيانات . ولسوء الحظ لم تشترك كل البلدان في

الاجابة ، كما هو واضح في المرفق الأول . وبالتالي تنقص التقرير بشكل ظاهر للعيان معلومات عن بعض البلدان . وهناك دراسات أكثر تفصيلا عن الموقف الحالي للتصنيع العالمي وكذلك عن التعاون الصناعي الدولي في وثيقتين أخريين أعدتا من أجل المؤتمر العام الثالث لليونيدو (٢)، (٣) . وكثيرا ما تؤكد ملاحظات الحكومات كما يبررها التقرير النتائج التي خلصت اليها هاتان الدراستان .

٨ - وتشمل هذا التقرير فصلين رئيسيين : يعالج الفصل الأول الاجراءات التي اتخذتها البلدان النامية على المستوى الوطني لتنفيذ اعلان وخطة عمل ليما . ويتعلق الفصل الثاني بالتعاون الدولي . أما تفاصيل مساهمات البلدان والمنظمات في عملية الرصد الثانية فانها متاحة في وثيقة منفصلة (UNIDO/ICIS. 118) .

٩ - ويبدو أن توصل بعض البلدان النامية الى تحقيق مستوى متقدم من التصنيع قد أصبح الآن حقيقة واقعة . وأغلب الظن أن الدول الصناعية الناشئة في اقليم ما تكون مصدرا لالهام جيرانها الذين لم يحققوا نفس القدر من التصنيع . فهناك بلدان عديدة تشير الى تأثرها بجيرانها الأكثر انجازا في متابعتها لتحقيق التقدم الصناعي والاقتصادي .

١٠- ويحس ابراز بوادر معينة تخفف بعض عناء تصنيع البلدان النامية ،كماتتجلى في ما ورد من اجابات الحكومات . فقد أظهرت بعض البلدان المتقدمة شعورا بالعجالة ، ومشاعر ايجابية ازاء مشاكل العالم الثالث . وهناك بلدان أخرى من الفئة ذاتها أبدت عمليا روح اعلان وخطة عمل ليما رغم تمسكها بتحفظاتها بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني(٤) بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (٥). بل ان أحد البلدان ذكر على وجه التحديد أنه يعترم مواصلة بذل كل ما يسعه من جهد لتنفيذ ما في القرارات والاعلانات من أحكام اعتبر نفسه ملتزما بها . والواقع أن كون بعض حكومات البلدان المتقدمة كثيرا ما أعربت عن تعاطفها مع جهود البلدان النامية للتصنيع ومع منجزاتها يبدو أنه يمثل التزاما أدبيا بأهداف اعلان وخطة عمل ليما .

١١- وخلاصة القول أن الخبرة المكتسبة من محاولتي الرصد توضح أنه لا بد من انقضاء فترة ثلاث سنوات بين أي عمليتي رصد للحصول على نتائج ذات قيمة .

---

(٢) الصناعة العالمية منذ ١٩٦٠ : التقدم والاحتمالات ، اصدار خاص من مسح التنمية الصناعية الذي تم اعداده للمؤتمر العام الثالث لليونيدو (ID/CONF.4/2) .

(٣) الصناعة ٢٠٠٠ : آفاق جديدة ، (ID/CONF.4/3) .

(٤) ينظر قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٦(٢٥) .

(٥) ينظر قرارا الجمعية العامة رقم ٣٢٠١(د - ٦) و ٣٢٠٢(د - ٦) .

أولا - التدابير الوطنية للبلدان النامية

١٢- استنادا الى المبدأ القائل بأنه " ما حكّ جلدك مثل ظفرك " ، كان التشديد في اعلان وخطة عمل ليما على مجالات معينة ينبغي أن تلعب فيها البلدان النامية دورها لكي تحقق أهدافها الصناعية وهدف ليما . وتستدعي هذه المجالات اتخاذ تدابير على النطاق الوطني ، أي اجراءات ومبادرات تستطيع البلدان النامية اتخاذها ضمن اطارها الوطني لضمان تحقيق معدل ونوعية من التنمية الصناعية يتفقان مع بيئتها ومع ظروفها الوطنية . وتشمل هذه الاجراءات والمبادرات مجالا واسعا من الأنشطة الاقتصادية وتؤثر في كل نواحي التنمية الصناعية للبلدان . وهي تضم أنشطة مثل التخطيط والاستراتيجية ، وانشاء مؤسسات مالية وغير مالية ، والقضاء على التمايز الاجتماعي ، وترويج التكنولوجيا ، وانشاء مرافق الانتاج ، والتنمية الأقاليمية ، والتدريب واستخدام الموارد الطبيعية .

١٣- ولقد دعا اعلان وخطة عمل ليما البلدان النامية الى تضمين تنميتها الوطنية خططا واستراتيجيات واضحة المعالم لتحقيق التنمية الصناعية ، ولتأمين فعّالية تنفيذ هذه الاستراتيجيات ، لا بد من انشاء أجهزة مؤسسية مناسبة . وضمن جملة أمور، تلعب هذه البلدان المشورة بأن تجرى تقييما دوريا لمدى تنفيذ وتقدم خططها . كما اقترح عليها أن تهتم كما ينبغي بتعبئة القطاع الحكومي مع الحفاظ على قاعدة معلومات يمكن الاعتماد عليها .

١٤- ورغم أن الاجابات على الأسئلة بشأن الخطط والاستراتيجيات لا توائي المعالجة الاحصائية ، فانها تبين بالفعل الاتجاهات والسياسات وتحدد المسارات المؤدية الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والمركز الممنوح للتنمية الصناعية في اطار متابعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد أجرى تحليل دقيق للسرعة التي تحركت بها البلدان النامية لتحقيق هدف ليما وكذلك المراحل التي قطعتها في السنوات الأربع الأخيرة في الدراستين السالفتي الذكر (٢)،(٣) . وكافة بلدان العالم الثالث اليوم على وجه التقريب تعتبر أن التنمية الصناعية ، والاعتماد على الذات ، والتعاون الدولي القائم على تبادل المنفعة والعدالة الاجتماعية ، كلها مبادئ أساسية في التخطيط . وقد أصبح الآن جليا أن الصناعة وسيلة هامة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية ، وفي بضع السنوات الأخيرة نجد أغلب بلدان العالم الثالث قد ارتضت هذه الحقيقة ، اذ تبرز الخطط الوطنية ميلا واضحا لتفضيل الصناعة . (يورد المرفق الثاني أهداف النمو الصناعي السنوية وأهم فئات الصناعات التحويلية المدرجة في خطط التنمية الراهنة للبلدان النامية التي ردت على الاستبيانات) .

تخطيط وسياسات التنمية

١٥- طلبت اليونيدو معلومات عن احتمالات النمو الصناعي في البلدان النامية على الأجل الطويل ، والتحقيق الأمثل لتلك الاحتمالات من خلال السياسات والتخطيط ، وطبيعة خططها خططها . كما طلبت معلومات عن أجهزة التنفيذ والاهتمام الممنوح لتنمية القطاع الحكومي . ويبدو من المناسب بادىء ذي بدء دراسة الاجراءات التي اتخذتها البلدان النامية في السنوات الأربع التي انقضت منذ اقرار اعلان وخطة عمل ليما . وهناك أمر يستحق الملاحظة في هذا الصدد ، هو أن أغلب البلدان ستختتم خططها الانمائية المتوسطة الأجل (وفترتها أربع أو خمس أو ست سنوات) في أوائل الثمانينات ، وبذا فان رسالة ليما جاءت في وقتها لتدخل ضمن الدورة الحالية لخطط التنمية الوطنية . وقد قررت أغلب حكومات البلدان النامية أنها قامت بصياغة خطط للتنمية الصناعية بصورة ما " ضمن اطار " خطط التنمية الوطنية أو كعمليات خاصة في بعض الحالات . وبالتالي يتبدى أن المنهج الذي اتبعته أغلب البلدان في تحقيق التنمية الصناعية لا يتعارض واعلان وخطة عمل ليما .

١٦- وفيما عدا استثناءات قليلة جدا ، تقتصر خطط أغلب البلدان النامية على الأجل المتوسط (انظر المرفق الثاني) ، اذ أن ثلث هذه البلدان فقط قد حاولت أن تخطط للأجل الطويل . ومثال ذلك أن حكومات متعاقبة في الهند تمكنت من وضع خططها الخمسية بمنظور طويل الأجل . فقد قامت الخطة الأولى على أساس اسقاط بسيط للنمو الاقتصادي عبر فترة تمتد ١٥ سنة . وكذلك صاغت ماليزيا ، التي تمر الآن بخطتها الخمسية الثالثة ، خطة طويلة الأجل تعرف بخطة " المنظور الاطاري " وتمتد لفترة عشرين سنة : من ١٩٧١ الى ١٩٩٠ . وفي كوبا تجري الاستعدادات لصياغة " استراتيجية تنمية" للفترة الممتدة حتى العام ٢٠٠٠ . وفي بيرو تم اعداد اسقاطات للنمو الصناعي حتى العام ١٩٩٠ ، كجزء أصيل من نظام التخطيط القومي . وتشير حكومة ساحل العاج الى أن خطة التنمية الحالية قائمة في معظمها على استخلاصات دراسة لآفاق البلد الطويلة الأجل عنوانها " ساحل العاج عام ٢٠٠٠ " . وفي رومانيا ، بينما يتم اعداد اسقاطات للاقتصاد الكبير لفترات تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة ، أعدت برامج خاصة ببعض القطاعات لفترة ٣٠ الى ١٥ عاما . وخطة السنوات الخمس اليوغوسلافية الحالية لا تمثل الا الحقبة الأولى من خطة عشر سنوات تمتد حتى ١٩٨٥ ، ويجري الآن اعداد اسقاطات تغطي حتى عام ٢٠٠٠ . وعلى نقيض ذلك ، ذكرت قبرص أنه ، نتيجة لتغيرات كبيرة في الظروف الاقتصادية وغيرها ، فقد زالت الأسس التي قام عليها اعداد الخطة الخمسية الثالثة بأغراضها وأهدافها ، وبالتالي استدعى الأمر تعديل الخطة بتحديد أهداف جديدة واقرار برامج

جديده وبدا سر سياسة سبق والوضع الجديد . وليس هذا أبدا بالمثال الوحيد لبلد يعبر بنجاح الخطة فيه بنجاحه لعموض الأوضاع . وقد لا يكون من الخطأ الخروج باستنتاج مؤداه أن قلة من البلدان ، عموما ، قد أتيح لها التمتع بالشروط اللازمة للتخطيط على الأجل الطويل . فعلى العموم ، كان هنالك افتقار الى الاستقرار السياسي والاقتصادي ، الذي ينبع منه التخطيط الطويل الأجل . كما يساهم توفر الثروات الطبيعية ، الى حد ما ، في التخطيط للأجل الطويل . ويشمل العوامل الأخرى عدد السكان ، وحالة الميزان التجاري ، والوصول الى الموارد المالية . ولا عرابد في أن البلدان التي استطاعت اجراء تخطيط للأجل الطويل تتمتع بواحد أو أكثر من هذه العوامل المواتية .

١٧- ان التخطيط في العالم النالب هو من انشطة الحكومة المركزية . وفي أغلب الأحيان يكون الجهاز المسؤول عن التخطيط مستقلا ومسؤولا أمام رئيس السلطة التنفيذية مباشرة . وهناك حالات استثنائية ولكنها غير عديده ،ومع ذلك ، حتى في مثل هذه الحالات يكون التخطيط مسؤولية مشتركة بين عده وزارات . ونظرا لكون وظيفة التخطيط على هذه الدرجة من الأهمية في البلدان النامية ، فانه من الوسائل السياسية الرئيسية للحكومات في كافه مجالات الحياة . ومن هنا يكون شديد التأثر بالتغيرات الثورية أو التحولات العنائدية المفاجئه . ويتضح هذا من المعلومات المتلقاة من بعض البلدان التي تخلت عن خططها الانمائية في السنوات الأربع الأخيرة نتيجة لتغيرات في نظام الحكم . وهذا طابع اضافي تتسم به دور الحكومة في التخطيط ، وبالتالي في التنمية الصناعية ، ويتحتم وضعه في الاعتبار عند تقييم التقدم الاقتصادي والصناعي في البلدان النامية . ويتبغي اعتبار أي تغير في منتصف الطريق أو أي عكس للاتجاه عاملا ارتداديا في التنمية الصناعية بالبلدان النامية . ولا يزيد التشديد الذي يضعه اعلان وخطة عمل ليما على التخطيط عن كونه ترديدا للرأي السائد بصفة عامة والقائل بأن الحكومات هي أدوات التغيير . فهي تقوم بوضع السياسات الصناعية ، وتدبير ومراقبة الجزء الأكبر من رأس المال المطلوب ، والاشراف على تنفيذ الخطط . وتقوم الحكومات في كثير من الحالات بتحديد الأولويات ووضع الكوابح وفرض التوازن حيثما لزم ، كما يتضح من الاجابات على الاستبيان الرصدي .

١٨- وقد أصبح التصنيع يحتل دورا حيويا في التنمية الوطنية نتيجة لتعاظم دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث . فحكومات البلدان النامية تستعين بأدوات متنوعة لحفز القطاع الخاص وتوجيهه ، وتضبط دور الحكومة المباشر في القطاع التحويلي ، وتشجع التعاونيات . والقطاع العام يبرز كأداة أساسية في السياسة الوطنية والتنمية الصناعية . وهو يغطي نطاقا واسعا يمتد من المؤسسات المالية والخدمية الى شركات قطاعات الصناعة الثقيلة ، والتجارة ، والنقل والمواصلات ، بل وحتى

البناء والاستشارات . وقد ذكرت عدة حكومات ، في اجاباتها ، أنها تتوقع زيادة انتاجية وفعّالية القطاع العام في السنوات القادمة . وأشارت تركيا بالتحديد الى مؤسساتها الاقتصادية الحكومية قائلة أنها ستوجه استثماراتها على وجه الحصر الى الصناعات المتكاملة الكبرى التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة . وفي باكستان ، رصدت حصة كبيرة من الاستثمارات للقطاع العام مع تخصيص نسبة ٦٩ في المائة منها للصناعات الأساسية . وهكذا يزداد حجم وموارد ومسؤوليات القطاع العام . ويبدو أن هذا القطاع يضطلع ، في حالات كثيرة ، بدور المكيّف للتكنولوجيا الخارجية ومولّد التكنولوجيا المحلية . ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة دور الحكومة في الاقتصادات المركزية التخطيط ، حيث يمثل القطاع الحكومي العنصر الرئيسي . وفي بعض البلدان الأخرى ، نظرا لافتقار أية بنية أساسية صناعية تستحق الذكر ، تضطر الحكومات الى تكريس موارد ووقت أكثر نسبيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكمثال فقد أنشأت بابوا غينيا الجديدة مكتبا للتخطيط الوطني في وزارة التخطيط الوطني والتنمية لاعداد تخطيطها الخمسي . وأنشأت جمهورية مالديف وكالة للتخطيط الوطني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بغية اعداد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية . وفي جمهورية الكاميرون المتحدة ، تضع الحكومة خطة خمسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقط ، ولا تشمل الخطة الحالية التي تنتهي في ١٩٨١ تحليلا تفصيليا للقطاع الصناعي . وقد بدأت الحكومة أخيرا في جمع معلومات مبدئية لصياغة خطة صناعية واعداد تنبؤات قطاعية تتسم بالواقعية .

١٩- ولكن هناك ، لقاء هذا ، قصة نجاح سنغافورة . وهي فريدة وما تزال تلفت النظر اليوم كما كان الأمر في استبيان الرصد الأول في ١٩٧٦ . وهي مثال مشجع لمراوحة عناصر شحيحة في قاعدة الموارد الطبيعية بأسلوب يتسم بالكفاءة والمهارة . فليس لدى سنغافورة خطة طويلة أو متوسطة الأجل للتنمية الصناعية ، ومع هذا فان مساهمتها كمحدد للسرعة في تحقيق أهداف ليما تكاد تتباهز في أهميتها مساهمة أي من البلدان النامية الكبرى . وفي الطرف الأقصى الآخر ، قررت زائير أن تخطيطها الانمائي يعوقه الى حد كبير عدم استقرار عائداتها من تصدير النحاس ، وهو العنصر الأساسي في اقتصادها . وتوضح الاجابات على الاستبيان أن البلدان النامية تعتبر التنمية الصناعية وظيفة تكاملية ينبغي النظر اليها ضمن الاطار الأشمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى وجه الخصوص ، فان التفاعل بين القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة ينبغي أن يسوده الانسجام والتنسيق .

الأولويات والأهداف

٢٠- دعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حكومات البلدان النامية الى توفير معلومات بشأن الأمور المتعلقة بامكانيات الانتاج في الفروع المختلفة للصناعة لتلبية الاحتياجات المحلية أو للتصدير ، وعن تنمية الصناعات الأساسية والمتكاملة ، وعن الأولويات القطاعية ، وعن أهداف واستراتيجيات التنمية الصناعية .

٢١- وقد تمكنت عدة بلدان نامية في السنوات الأخيرة من التوسع الى درجة كبيرة في قواعدها الصناعية مع الحفاظ على معدلات للنمو الصناعي بنسبة ٥ - ٧ في المائة على الأقل . وقد أصبح موقفها الصناعي مرضيا للغاية بالفعل . وحتى ولو كان معدل نموها منخفضا ، فان أثره حيوي على الحصة الاجمالية للبلدان النامية من الصناعة العالمية . ويستند بعض المراقبين الى هذا الأداء في اعتقادهم بأن العالم الثالث قد يتمكن بالفعل من تحقيق هدفه من حيث نصيبه من الصناعة العالمية .

٢٢- وقد سعلت خطط عدة بلدان معدلات نمو محددة ومبوبة لكافة القطاعات والقطاعات الفرعية للصناعة (انظر المرفق الثاني) ، وحددت في بعض الأحيان أهدافا اجمالية على كلا المستويين المادي والمالي . أما في الحالات التي لا تلعب فيها الدولة سوى دور ثانوي في تخطيط التنمية الصناعية ، فيترك للقطاع الخاص تحديد استراتيجيته وأهدافه بمعرفته . وقد قامت بعض البلدان العنية بالمعادن في اعدادها لتقديرات النمو باجراء تكامل بين الصناعة والتعدين بحيث يمكن الحفاظ على توازن قطاعي متعادل . وأعدت نسب النمو السنوية بعناية . والمتوقع في كثير من الحالات أن يتساوى قطاعا الصناعة والتعدين في نموهما ، وفي حالات أخرى وضعت الخطة بحيث ينمو الانتاج الصناعي كأكبر قطاع في الاقتصاد .

٢٣- ان اقامة صناعات تحويلية وتجهيزية تلبي احتياجات الأسواق الداخلية ، وتنمية الصناعات الأساسية والتكاملية ، والتوسع في الصناعات القائمة على الزراعة والمرتبطة بالزراعة على أساس من الأولوية بالاضافة الى الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية ، كل هذه اختيارات استراتيجية للتنمية الصناعية واردة في اعلان وخطة عمل ليما . وفي هذا الصدد ، نجد أن الصورة المستخلصة من الاجابات الواردة من الحكومات هي أن البلدان التي لديها بنية أساسية صناعية ، يقوم فيها اتجاه يرمي الى انشاء قطاع صناعي واسع قد لا يضم الصناعات القائمة على الزراعة والمرتبطة بالزراعة وغيرها من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية وحدها ، وانما الصناعات الأساسية وصناعات القطاع الثالث أيضا (المرفق الثاني) .

٢٤- ولم يمكن الاستناد الى الاجابات المتلقاة في تقدير المدى الذي بلغته البلدان النامية من استطاعة تحقيق أهدافها الانمائية تقديرا دقيقا . على أن الصورة التي تظهر منها بوضوح هي استمرار الزراعة في كونها أساسا هاما للتخطيط الصناعي في البلدان النامية ، مع ذكر تحديث الزراعة وتوفير الأعمال لسكان الأرياف ، خاصة في الأراضي الزراعية ، على أنها المطلب الرئيسي لخطط هذه البلدان . وترتبط بهذه الأهداف تنمية الصناعات المرتبطة بالزراعة . وفي عديد من الحالات ، تنجم سلسلة واضحة للأولويات القطاعية مثل " تجهيز المنتوجات الزراعية ، صناعات مواد البناء ، التعدين ، الصناعات الغذائية ، صناعة المعدات الزراعية ، صناعة المنسوجات والجلود " (بوروندي) ، أو يظهر تسلسل للأولويات مثل " الصناعات الزراعية ، تجهيز القطن ومواد البناء " (مالي) ، أو مجموعة مختلفة من الأولويات مثل " الزراعة ،التعدين، الطاقة ، الصحة ، التعليم ، البنية الأساسية ، النقل والمواصلات " (بوليفيا) - وكلها تشير الى أن الزراعة واحتياجات السكان الأساسية هي العناصر الرئيسية التي تشغل الأذهان فيها . وينعكس هذا في كل خططها وسياساتها في القطاعات المختلفة بما فيها الصناعة . وواضح تماما أن ما لديها من ثروة طبيعية يؤثر بدرجة كبيرة في نمط تحديدها لأولويات التنمية الصناعية .

٢٥- أما البلدان التي لا تفتقر الى رأس المال ، والتي ليست زراعية وتضطر لاستيراد اليد العاملة ، فلا ريب أن في رأس أولوياتها الصناعة الكثيفة رأس المال ، ومثال ذلك أن البلدان التي يكون النفط فيها هو المورد الرئيسي تقوم ، بالاضافه الى الصناعات البتروكيماوية ، بانشا) عدة صناعات أخرى ، مثل الطلب ، والصناعات المعدنية ، والكيماوية ، والهندسية (الامارات العربية المتحدة ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، عمان) . ويتوافق هذا مع الهدف الشامل لتنويع اقتصاداتها وتخفيض اعتمادها الكلي على النفط . وتتمتع بعض هذه البلدان ، مثل اندونيسيا وفنزويلا ، بموارد أخرى تشمل القوى العاملة والزراعة . وهي بغية التعجيل بالتصنع فقد حددت أهم الأولويات لاقامة بنية أساسية صناعية دون اهمال القطاعات الأخرى . ففي اندونيسيا ، رصدت استثمارات كبيرة بالفعل لانشاء صناعات الاسمنت ، والمخصبات ، والورق والبتروكيماويات والتوسع فيها ، وكلها صناعات كثيفة رأس المال ، مع التطلع الى تأثيرها على الصناعات الأصغر التي تتوقع البلاد من خلالها أن تحقق النمو . أما في فنزويلا ، فان التشديد منصب على الصناعة المعدنية ، وبناء السفن ، وانتاج الآلات .كما تركز بعض البلدان الأخرى مثل اكوادور والمكسيك ، الى حد كبير ، على تنمية صناعات السلع الرأسمالية ، وخاصة صناعة السيارات .

٢٦- أما البلدان الزراعية المزدحمة بالسكان ، فتتميز المجموعة الواقعة منها في

اقليم جنوب آسيا بخصائص عديدة متشابهة ، ولكن تتباين أولوياتها حسب مستواهـا من التنمية الصناعية . فالهند ، وقد استكملت بناء قاعدة صناعية راسخة ، تشدد على الصناعات الاستهلاكية ، والوسيطة فالمنزلية فصغيرة النطاق ، بغية تلبية احتياجـات سكانها الذين تغصّ بعددهم الضخم ، وترتبط صناعتها الواسعة النطاق بهذا الهدف . أمـا جارتها المباشرة ،باكستان ، فانها تركز على التوسع في قاعدة وحدات الصناعـة التحويلية بغية انتاج المدخلات الأساسية الصناعية والزراعية وزيادة قدرات قطـاع السلع الرأسمالية .

٢٧- وفي ملاوي ، حيث يصل معدل النمو الصناعي الى ١١ في المائة سنويا وحيـث يساهم هذا القطاع بحوالي ١٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، تركز الجهود على تنمية الصناعات الزراعية (القطن ، الأرز ، السكر ، التبغ ، الشاي) . كما وصل تخطيـط مشروع قيمته عدة ملايين من الدولارات لانتاج اللب والورق الى مرحلة متقدمة . وحـددت مدغشقر متوسط أهدافها الانمائية السنوية بمقدار ٣١ في المائة للصناعة الأساسيـة و ١٨ في المائة للصناعة الثقيلة . وتقصر ليسوتو جهودها ، وهي في المراحل الأولى من التنمية الصناعية ، على تجهيز المواد الغذائية ، والمنتوجات الجلدية والصناعات غيـر المعدنية لتحسين استخدام مواردها المحلية . وتزمع الانتقال الى اقامة الصناعـات المعدنية ، والمنسوجات والملبوسات في المستقبل القريب . ويدرس المغرب بالفعل ، فـي خططه الحالية ، القطاعات الصناعية التي يمكن مراجعة طاقتها الانتاجية في ضوء اعـادة هيكلة الصناعة العالمية مستقبلا ، وقد ذكرت حكومته أنها تعمل على تنمية طاقـة انتاجية كبيرة لحامض الفوسفوريك والمخصبات الكيماوية . وتذكر تنزانيا ، وقـد حددت معدل النمو السنوي بنسبة ٩ر٣ في المائة للقطاع الصناعي ككل ، مع ايلاء أولويات قطاعات فرعية معينة ضمن نوعيات مختلفة من الصناعات الانتاجية ، أنه بينما تتوقف التنمية الحقيقية الى حد كبير على موارد خارجية فيما يتعلق بالآلات والمعدات ،فـان مصدرها الرئيسي من العملات الأجنبية اللازمة للحصول على هذه الواردات هو من خـلال صادراتها من السلع الأساسية . وبالتالي ، وكما هو الحال بالنسبة للعديد من البلـدان النامية ، فان تنمية الصناعة تعتمد الى حد كبير على القطاع الأولي .

٢٨- وقد عنيت البرازيل باعداد برامج طويلة الأجل مفصلة للاستثمار فيالقطاعات الفرعية للسلع الرأسمالية وانتاج المكونات وللقطاعات الفرعية للمدخلات والموارد الأساسية . وفي ١٩٧٧ ، كان ما يناهز ٧٥ في المائة من المشروعات الصناعية التي أقرتها الحكومة مرتبطا بصناعة الآلات والمعدات . وهنالك حالات مثل حالة كولومبيا ، التي نجد أنها - بالرغم من عدم احتواء خطتها الانمائية الحالية على أهداف انمائية محددة للقطاعات أو القطاعات الفرعية الصناعية - تعتبر الصناعة الزراعية القطاع الأساسي . وكذلـك

بيرو ، التي حددت أهدافا انتاجية كمّية لانتاج السلع الأساسية ، واستخدمت ما حققته من زيادة ودرجة تنوع في الانتاج الوطني للمواد الغذائية ، وكذلك زيادة الانتاج القابل للتصدير ، كاطار توجيهي لضمان تدفق الموارد الخارجية . أما كوبا ، فانها حددت أهدافا للتوسع في كافة القطاعات الرئيسية للصناعات الانتاجية تقريبا .

الأهداف الاجتماعية

٢٩- بغية استكشاف الجانب الاجتماعي للتنمية الصناعية ، طلبت اليونيدو الى البلدان النامية توفير معلومات عن بعض عناصر التنمية الاقتصادية مثل العدالة الاجتماعية ، والتوزيع المنصف لمزايا التصنيع ، والقضاء على التخلف الاجتماعي ، وأثر التصنيع على العمالة ، وظاهرة الهجرة من الأرياف ، وادخال النساء ضمن عملية التصنيع ، والخطط والتدابير لتحقيق تكامل التصنيع مع توزيعه جغرافيا .

٣٠- ولا يمكن لاستراتيجية انمائية أن تؤدي الى التوصل الى الأهداف الشاملة في الرفاهية الاجتماعية ما لم تقم على مبدأ تأمين العمالة المأجورة لكل السكان الذين بلغوا سن العمل . ولسوء الحظ ففي أغلب بلدان كاسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، تنتشر ظاهرة البطالة والعمالة الجزئية ولا تحظى الصناعة الا بحصة صغيرة نسبيا من اجمالي الوظائف . وفيما عدا القلة القليلة من البلدان الصناعية والحضرية في العالم الثالث ، فان أعلى نسبة لاستيعاب القوى العاملة في القطاع الصناعي لا تزيد عن ١٢ في المائة من اجمالي السكان القادرين على العمل ، (بينما كانت أدنى نسبة أبلغ عنها ٤ في المائة) ونتيجة لهذه الظروف ، فليس التصنيع في البلدان النامية مجرد وسيلة لتوليد الثروة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وانما توضع الخطط لتحقيقه بسبب قدرته على توفير العمالة . وتشمل البلدان ضمن تقديراتها للنمو عنصر تنمية العمالة . وقد عانت بعض البلدان من ارتفاع نسبة البطالة والتفاوت الكبير في الدخل عبر تاريخها كله . وزاد من تفاقم الموقف في بعض الحالات عدم استغلال طاقات وخصائص البلاد بدرجة كافية (الموارد الطبيعية والهيكل الاجتماعي والاقتصادي) . ومع هذا ، فمن الملاحظات المشجعة انخفاض البطالة والعمالة الجزئية في بعض البلدان ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ، وكان التوسع في القطاع الصناعي وفي الصادرات أهم العوامل المؤدية الى هذا . وفي كثير من البلدان ، تمثل هجرة سكان المناطق الريفية بحثا عن العمل أو حياة أفضل في المدينة مشكلة أساسية ، مما يسبب قلقا عميقا . وهكذا نجد الزراعة اما مشبعة تماما واما مفتقرة الى الجاذبية بسبب ، والبيئة الريفية غير مبهجة ، لا طعم لها ، مما يدفع الشبان في الأرياف الى البحث عن فرص عمل أفضل خارجها . وتؤثر هاتان الظاهرتان في الجيل الجديد حتى في

بعض المناطق النائية . وينجم عن هذا أن الزراعة في عدد من البلدان تفقد اليدالعاملة ، بل وكثيرا ما يتعذر الحصول على عمال موسميين . ومن الأشكال الأخرى لهذا النزوح هجرة القوى العاملة الى البلدان المتقدمة للعمالة والمهارات . ولم تيسر البلدان المصدرة للقوى العاملة الى هذه الظاهرة بشكل كامل . وانما ظهرت من خلال ملاحظات البلدان التي تستخدم العمال المهاجرين اليها . وفي الوقت الحالي ، تساهم هذه اليد العاملة بعدة أشكال . فبالنسبة لأوطانها فانها تخفف من موقف البطالة وزيادة البهود في مجال التجارة . وفي ذات الوقت ، تؤثر على أنماط الاستهلاك وحجم التضخم . ويضاف الى هذا أنها أحدثت عجزا في العمال المهرة والمدربين والصناع في أوطانها . أما بالنسبة للبلدان المضيفة فانها تستفيد من العماله الخارجية .

٣١- ان لا مركزية الصناعات ، التي تؤدي الى توزيع عادل لمزايا التصنيع ، هي الآن مبدأ معترف به في التخطيط لدى بلدان عديدة . وتجرى صياغة القوانين واللوائح في هذا الاتجاه . ويضاف الى هذا انشاء مناطق صناعية بما يحقق تحديد المواقع الجغرافية للصناعة طبقا للخطة . وفي بعض البلدان الكبيرة تكاد الدورة أن تكون طبق الأصل من الموقف بين الشمال والجنوب . ونتيجة لما تقدم ، لعل كل هذه الخطط الرامية الى ازالة نواحي الاجحاف لم تتمكن بعد من تحقيق أثر ملحوظ على توزيع المزايا الاقتصادية جغرافيا أو على تصنيف القوارن القائمة في الأقاليم والمناطق الفرعية . ولا يدو على باكستان ، وقد مرت بفترة كافية من التجربة القائمة على التخطيط واكتسب خبرة عملية في اقامة البنية الأساسية في قطاع الصناعة ، أنها شديدة الحماس لفكرة اقامة مناطق صناعية ، بل تميل للاعتقاد بأن هذه المناطق في حد ذاتها لا تجتذب كثيرا استثمارات الوحدات الانتاجية بل كثيرا ما يتبين أنها جاءت قبل أوانها وأنها مصدر للموارد. وينبغي على الحكومة أن تشترك في الاستثمارات اذا كان الغرض تفادي تركيز الصناعة وذلك بتطبيق سياسة ملائمة في اختيار المواقع . ولا تتبع باراغواي اسلوب التوزيع الجغرافي المستند الى خط سياسي ، وانما تستخدم منهج المزايا المقارنة للمناطق المختلفة بغية تفادي الافراط في التركيز وغيره من أشكال عدم التوازن . وكثير من البلدان لديها برامج محددة الأهداف لتحقيق اللامركزية . وتستخدم بعض الحكومات سلطتها في " الموافقة " و " الترخيص " لضمان تحديد مواقع للصناعة حسب الخطة ولتحقيق التوازن بين التنمية الحضرية والريفية . وتتخذ بعض بلدان أمريكا اللاتينية تدابير لاعادة هيكلة الأنماط الاجتماعية الاقتصادية الجهرية على المستوى الوطني . وقد ذكر في بعض الردود أنه ، من خلال التنمية العضوية للمناطق الحضرية والريفية ، تجرى محاولة لتوطين مجمعات وظيفية ذات أحجام ملائمة عبر أرجاء البلاد . ومن شأن ذلك أن يؤدي الى تكامل مطرد لكافة الجهات والتوسع في الحدود الاجتماعية الاقتصادية الداخلية ، بوصف ذلك

ضرورة ملحة للاستقرار السياسي والاشتراك الوطني الكامل في التنمية الاقتصادية لأي بلد . ورغم هذا ، تدرك بلدان أخرى عوامل مثل الموارد الطبيعية للمناطق المختلفة ،والمواد الخام المنسجة ، والموفور من العاملين المؤهلين ، بغية تحرير المواقع الملائمة للوحدات الانتاجية . ورغم قلة وتباعد هذه الحالات ، فانها تشجع على الأمل بأن تتم تنمية الصناعة في مواقع ملائمة حقا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية . ومع هذا فان تشتيت الصناعات ، كما سرحت بعض البلدان ، ليس بالحل القابل للتطبيق على الدوام . فأولا ، حسب ملاحظاتها ، قد يؤدي التشتيت الصناعي على الأجل الطويل الى تحويل المناطق الريفية الى مراكز صناعية حضرية جديدة . وثانيا ، ونظرا لكونها اقتصادات تقوم على الزراعة وتواجه بالفعل انخفاضا في الانتاج الزراعي ، فان هذه البلدان لا تفضل ادخال عنصر جديد يدفع مجتمعها الرعوي الى الانحراف . وثالثا ، يغلب أن يصدف رجال الأعمال عن الاقدام الى مشروع ما ، مهما كانت الحوافز والمساعدات المقدمة ، اذا حدد موقعه خارج نطاق منطقة نشاطهم التقليدية . وأخيرا قد تكون مشاكل بعض الصناعات ، من حيث خدمتها وتحديثها والتوسع فيها ، على ضخامة تتعذر معها اتاحة الموارد المالية أو القابلة للاستثمار التي تلزم لانشاء البنية الأساسية الضرورية لاجتذاب الصناعة الى مناطق جديدة .

٣٢- وخلاصة القول ان الاجابات تشير الى أن أثر التصنيع على العمالة لا ينبغي أن يكون شاغل البلدان التي لديها فائض في اليد العاملة وحدها بل ينبغي أيضا أن تهتم به البلدان التي تعاني من العجز في اليد العاملة . وقد أوضحت بلدان عديدة تفضيلها لحجم التصنيع الذي يراعي بالعامل اقتصادها التقليدي ، والموفور من القوى العاملة وحالة العمالة . وفي أغلب الأحيان تلقى الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم اهتماما خاصا لقدرتها على خلق الوظائف . وتسعى عدد من بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اقامة الصناعات المنزلية والبدوية . كما أعربت بعض البلدان عن عدم قدرتها على ايجاد عدد أكبر من الوظائف الصناعية لعدم توفر رأس المال الكافي للتصنيع على أي مستوى . وهذا هو السبب في أنها لا تمد مجهوداتها الى تنمية ما هو أبعد من الصناعة البدوية والصناعة الصغيرة النطاق . وتحظى الصناعات الريفية والزراعة بالأولوية في الاقتصادات التي تقوم على الزراعة . أما صناعات البتروكيماويات وتنقية وتجهيز المعادن والصناعات المعدنية والهندسية فانها تحظى بالتفضيل في الاقتصادات القائمة على التعدين . وتشير البلدان التي تعاني من نسبة بطالة عالية الى اهتمامها بالتخطيط القطاعي الذي يهدف لخلق مشاريع كثيفة العمالة . وفي مثل هذه المواقف ينبغي تصميم هيكل الانتاج كله بحيث يحفز على تحقيق معدل كبير في نمو العمالة والانتاج معا . أما في حالات تعزيز تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة النطاق مع تحقيق لا مركزية الصناعة ، فقد ذكر أن الهدف هو توزيع أوسع وأكثر انصافا للمزايا على كافة قطاعات السكان.

٣٣- ولم تعلق الا بلدان قليلة على مسألة ادماج النساء في عملية التصنيع ، رغم أن الموضوع يعني البلدان النامية بصفة خاصة . وقد ورد ذكره في اعلان وخطة عمل ليما كهدف يستحق الاهتمام بوجه خاص . وادماج النساء في عملية التصنيع يرتبط بشكل وثيق بالهياكل الاجتماعية . والتقاليد . والقوالب الثقافية وأحكام القيم في مختلف مجتمعات العالم الثالث . ومن الأمور المعروفة في أغلب هذه البلدان أن النساء يعملن في الحقول والمزارع وفي القطاع الصناعي وأعمال البناء . ويختلف نصيب من اليد العاملة من بلد الى آخر ، ومع هذا ، فان مدى اشتراك النساء في تسيير هذه المجتمعات يتطلب أن يساء الحكم عليه ويساء فهمه من المراقبين غير المطلعين على بواطن الأمور المتعلقة بالخصائص الأساسية لهذه المجتمعات . فالنساء لا يمثلن قوة عاملة وغير منظمة بأي حال ، رغم أن مساهمتهن الكمية قد تبدو غير كبيرة من حيث حصيلتها النقدية . فاندونيسيا تذكر أن النساء يشتركن في الصناعات الصغيرة وأنشطة الحرف اليدوية ، بينما يقوم مجلس النساء والتنمية في غانا بالاشراف على اشتراك النساء في كافة قطاعات الاقتصاد . أما في الهند ، فقد أدخلت برامج للتوسع والتنويع في تعليم وتدريب النساء ، وأتيحت التسهيلات الائتمانية المصرفية للنساء لمساعدتهن على ادارة أفضل لأعمالهن . كما تذكر بابوا غينيا الجديدة أن مبدأ الاشتراك المتساوي للنساء في الحياة الاقتصادية للبلاد هو أحد أهدافها الانمائية الأساسية .

٣٤- وقد ذكرت عدة بلدان بعض الاهداف الاجتماعية الأخرى كجزء من مجموع أعمالها الانمائية . وتتضمن هذه الأهداف التعليم ، والصحة ، والطرق ، والكهرباء ، والاسكان ، وتحسين الرواتب ، والتأمينات الاجتماعية ، وبرنامجا مستفيضا للتنمية الريفية . وحيث أن هذه أهداف طويلة الأجل فما يزال الوقت مبكرا للتنبؤ بمدى قابليتها للتحقيق . ومن المؤكد أنه لا يجوز الاستخفاف بها ، ولكن تحقيقها يعتمد على عدة عوامل بالضرورة ، وبعضها ليس متاحا بدرجة كافية في هذه البلدان . والضغوط والعناصر غير الواردة في الحسبان ، التي لم تذكرها البلدان في اجاباتها ، تجعل تحقيق هذه الأهداف واجبا عسيرا . وسيكون خروجا عن نطاق هذا التقرير أن توصف هذه الأمور غير الواردة في الحسبان والضغوط بأي تفصيل . ومع هذا فان من الواضح أن المحتوى الاجتماعي للتنمية الصناعية ، وعلى وجه التحديد نوعية حياة الشعب في بلد يهتم بتصنيع نفسه ، يتزايد أهمية في معلمة التخطيط الاقتصادي .

استخدام الموارد الطبيعية

٣٥- تتناول الاجابات على الأسئلة التي وضعت تحت هذا العنوان فعّالية الرقابة

والاستخدام التي تمارسها البلدان النامية على مواردها الطبيعية والأولوية التي تمنحها للاعتماد على الذات . فقد كان المطلوب من الحكومات أن توضح كيفية التزام خططها بخصائص بلدانها ، وكيف تعالج مسألة تجهيز المزيد من المواد الخام ، والمزايا الاقتصادية التي تحصل عليها من استخدام مواردها الطبيعية . وتحتل احدى الملاحظات المثيرة للاهتمام في هذا الصدد من البرازيل ، حيث تعتبر الحكومة دائما ، نظرا للاعتماد التقليدي على البلدان الأجنبية وسرعة تأثر الحسابات الخارجية ، بما يحدث للموارد الطبيعية الوطنية . ولهذا العرض ، فقد أنشأت " البرنامج الوطني للمدخلات الأساسية " و " برنامج تأميم السلع الرأسمالية " . وثمرة ذلك واضحة بالفعل : فقد زاد انتاج القطاعات الرئيسية للسلع الوسيطة في الصناعة التحويلية في السنتين الماضيتين بمعدلات تتجاوز ازدياد الطلب المحلي على هذه المنتوجات ، مقيسة على أساس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) . كما زادت النسبة بين الانتاج وبين الطلب المحلي في استخراج المعادن ، والكيماويات ، والورق ، والأملاح غير المعدنية .

٣٦ - وتدرك بعض البلدان بوجه خاص القيود التي تفرضها العيوب في بنية الأسواق على الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية . وتمتلك الدولة في أغلب هذه البلدان الموارد الطبيعية مثل المعادن ، والمياه ، والغابات والغازات . أما فيما يتعلق باستكشافها واستغلالها فعادة ما يقوم به القطاع العام ، أو الحكومات مباشرة . وفي مجالات الاستكشاف والتكرير أو حتى في التسويق ، تلجأ بعض البلدان ، المفتقرة الى الموارد المالية والمعرفة وغيرها من التسهيلات التنظيمية ، الى الترحيب باشراك القطاع الخاص - سواء المحلي أو الأجنبي - وتصبح مساهمة أو مروجة في هذه العمليات . ويعتبر الحفاظ على التوازن الايكولوجي ، وحماية البيئة ، ووقاية الأرض ضد التعرية ، أهدافا وثيقة الارتباط بالاستخدام العلمي السليم للموارد الطبيعية . وتتطلب هذه الأهداف اهتمام الحكومات الكامل . وتجري دراسات في بعض البلدان عن هذه المجالات ، وتشكل مجموعات عمل لتحليل الجوانب المختلفة لهذه المشكلات . ولقد نفذت برامج للتحريج لتأمين الاستمرارية أو الزيادة في مدى اتاحة الموارد الحراجية الضرورية لصناعة الورق والورق المقوى ، وفي بعض البلدان للأثاث ، وغير ذلك من الصناعات القائمة على الخشب . وقد صدر في كولومبيا مؤخرا قانون وطني للموارد الطبيعية القابلة للتجدد وحماية البيئة ، لتأمين الموارد المائية البيولوجية للبلد (الأحراج ، وموارد المياه ، والمراتع الوطنية ، والحيوانات البرية ، والأراضي والتربة) وضمان استخدامها على المعهد الوطني . ومن ذلك مثلا أن هذا القانون أعلن حظرا عاما أو جزئيا على قطع الأشجار . وتواجه أغلب البلدان مشاكل ضياع الموارد الحراجية ، وتعرية التربة ، وضياع موارد المياه وغزو الصحراء . وتؤدي هذه المشاكل الى التأثير على مواردها الطبيعية وبالتالي على تنميتها الصناعية .

٣٧ - وهناك الآن فرص جديدة متاحة للبلدان ذات السواحل الطويلة . فقد أعطت قوانين البحار الجديدة نطاقا أوسع لدراسات صيد الأسماك والمجالات البحرية . فقد ذكرت بلدان عديدة أن لديها خططا لاعادة تنظيم كافة الأنشطة المتعلقة بمصايد الأسماك ،بما في ذلك تربيتها وتجهيزها وتسويقها . وهذا يتضمن التوسع مستقبلا في صناعات بناء السفن والتعليب .

٣٨ - ولا يمكن أن نتجاهل أنه ، لأسباب مختلفة ، لم تتلق الموارد الطبيعية في عدة بلدان العناية التي تستحقها . فلم تجر تنمية كافية لامكانياتها في التجهيز والتصدير ولا استتبع ذلك زيادة في الاعتماد على الذات . وقد سدد بصفة خاصة على أهمية هذه الموارد في اعلان وخطة عمل ليما في استراتيجيات التنمية الصناعية . وبصفة أساسية فان أغلب البلدان المنتجة للمواد الخام والغنية بالمعادن قد أقامت صناعات تتغذى من مواردها المحلية أو ترتبط بها . وتختلف درجة التجهيز والتوحيد القياسي للتصدير من بلد الى آخر ، فيبدو على البعض أنه قطع شوطا طويلا في هذا الاتجاه ، بينما البعض الآخر لا يزال في مرحلة أولية من التجهيز للاستهلاك المحلي أو لزيادة التجهيز للتصدير . فالبلدان التي حصلت على بنية أساسية وتنظيم للتخطيط يمكنها الاعتماد عليها قد استطاعت أن تعد اسقاطات على درجة مرضية من التفصيل عن اتاحة واستخدام وتجهيز مواردها الطبيعية لفترات زمنية متباينة . ولم تكن كل البلدان على هذا القدر من التوفيق في بلوغها مرحلة تمكنها من البدء دون مشقة في استغلال مخطط لمواردها الطبيعية . ولكنها جميعها تدرك الاحتمالات والمشاكل معا . وقد أمكن لعدد متزايد من البلدان أن يقطع مرحلة ملموسة في تجهيز المواد الخام المحلية للاستهلاك المحلي ، بينما وصلت بعض بلدان أمريكا اللاتينية الى تحقيق معايير ممتازة لمنتوجات عديدة في أسواق التصدير (مثل اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات والأغذية). وفي قطاع المنسوجات وكذلك قطاع الجلود وملبوسات القدم ، يوجد لدى كثير من بلدان العالم الثالث منتوجات ذات نوعية صالحة للتصدير . ومن الأمور الهامة في هذا المجال أن هذه البلدان هي ذاتها بسكانها العديدين أسواق جيدة للمنتوجات المصنعة محليا . وحيث أن هذه البلدان غير مفتقرة لليد العاملة المحلية ، فالمفترض أن تستطيع تلبية الطلب المحلي بالانتاج المحلي . على أن بعض البلدان ، وان ذكرت أنها نجحت في خططها لتأمين تلبية الاحتياجات الأساسية للاستهلاك المحلي ، لا تعرب عن تفاؤل فيما يتعلق باحتمالات تحولها نحو أداء تصديري مرتفع . وتشمل أسباب هذا التحفظ الافتقار الى الخبرة اللازمة لتحقيق مستويات متقدمة من التجهيز ومراقبة الجودة والوصول الى الأسواق .

٣٩ - هذا الا أن الموارد الطبيعية النمطية للبلدان تعاني من بعض القيود الذاتية .

وهذا صحيح خصوصا بالنسبة للموارد المعدنية (٦) ، (٧) ، ذات الامكانيات غير المعروفة بدرجة كافية . فكثيرا ما تقوم تقديرات الاحتياطات المتاحة على عمليات مسح غير كاملة ، وحتى عندما يكون المسح قد أصبح كاملا تظل أغلب التقديرات مبدئية . لذلك كان ضروريا أن تستخدم الموارد غير المتجددة باعتدال لا يذهب بها جميعا . وتفضل النظرة الاقتصادية السائدة في كثير من البلدان استخدامها محليا الى أقصى حد . وتقرر بعض البلدان أن لديها مبررات كافية للتنقيب عن مواردها المعدنية ، بما فيها بعض العناصر التي يزيد الطلب الدولي عليها مثل النفط واليورانيوم ، ولكن ما يزال أمامها القيام باستكشاف هذه الموارد .

٤٠ - ويبدو أن بعض البلدان قد اتخذت اجراءات فعّالة للاستخدام المنظم لمواردها ، بل قد استطاع بعضها اقامة قواعد متقدمة لانتاج الصناعات الحيوية والأساسية ،وبدائل الاستيراد وزيادة القيمة المضافة للتصدير . وقد اتبعت وسائل مثل الاستثمار الحكومي المباشر ، والحماية من الاستيراد ، وحوافز الاستثمار ، والتخفيض أو الاعفاء من رسوم التصدير ، وغيرها من الاجراءات للتوصل الى هذه المرحلة . واتخذت خطوات في كثير من البلدان لتنمية القوى المائية الكهربائية والحرارية والغاز العضوي أو الغاز الطبيعي .

٤١ - وفي بعض الحالات يتحتم تشغيل الصناعة المحلية بمواد خام مستوردة ، اما لكون المواد الخام المحلية غير كافية لتغذية الصناعة باحتياجاتها الكاملة أو لأن البلاد لا تنتج المادة الخام اللازمة لهذه الصناعة . وربما يكون تحقيق أهداف توفير بدائل الاستيراد أو زيادة تصدير المصنوعات في فرع معين من الصناعة مبررا في حد ذاته لاستخدام المدخلات المستوردة . ومن ناحية أخرى هناك بلدان تفرض حظرا كاملا على استيراد المواد الخام المتاحة محليا بالفعل . وتقدم ماليزيا حوافز مالية وضريبية لتشجيع الصناعات الكثيفة العمالة ، والقائمة على الزراعة ، والمتجهة الى التصدير والتي ترمي الى تحقيق التنمية الاقليمية . وقد اعتمدت الحكومة قائمة " بالمنتوجات ذات الأولوية " ، ذات الارتباط الوثيق بتجهيز المواد الخام من مصادر محلية . وكمثال لاستخدام ماليزيا لمواردها الطبيعية ، فانها تذكر الخشب الصلب الاستوائي ، الذي تقوم بتصديره ، وتذكر أن الخشب من المواد الخام الصناعية المتعددة الاستعمالات ويمكن استخدامها في صنع عدد كبير من المنتوجات التي تتراوح من المسواك ولعب الأطفال الى مواد البناء والسفن .

---

(٦) " الصناعة عام ٢٠٠٠ ..." ، الجزء الثاني ، الفصل الثامن .

(٧) " الصناعة العالمية منذ ١٩٦٠ ..." ، الفصل السادس .

٤٢ - وقد اعتمد الأردن سياسة تقضي بتشجيع التجهيز المحلي للمواد الخام مثل الفوسفات في صناعة المخصبات ، والكاولين والفلسبار في صناعة الخزف . وفي فنزويلا ، ترتبط سياسة الدولة في التعدين ببرامج الاستكشاف وتنمية مكامن الركاز المحلية بغية زيادة درجة التجهيز . وتعكس الاجراءات التي يتخذها العراق لترشيد واستكمال استخدام موارده الطبيعية زيادة مشابهة في تحقيق الاكتفاء الذاتي القطاعي . وفي جامايكا ، تمكن مجلس البحوث العلمية من اكتشاف عدد من المواد المحلية التي يمكن استغلالها . وقد بلغت تنمية أغلب هذه المواد مرحلة متقدمة ، ولكن يبقى استغلالها تجاريا . وفي بيرو يتم تقييم الموارد الطبيعية على أعلى مستوى بواسطة مؤسسة مرتبطة بمكتب رئيس الجمهورية .

٤٣ - وفي الخطط الحالية لبعض البلدان ، يتم اشتراط استخدام المواد الخام المحلية بنسبة ترتفع الى ٦٠ في المائة ، ولكن يخشى أيضا أن تصبح القيود المالية التي أثرت في معدل تنمية بعض مشروعاتها الحيوية عقبة جدية تعوق تحقيق هذا الهدف . وفي بلدان أخرى ، بدأ تنفيذ مشروعات صناعية كبرى كثيفة رأس المال تعتمد كليا أو بصفة أساسية على مواد خام مستوردة . وتعرب هذه البلدان عن قدر كبير من التفاؤل بشأن الدور الايجابي لهذه المشروعات في تنميتها الصناعية الشاملة . فقد أدت هذه المشروعات الى زيادة استخدام موارد طبيعية مثل الطاقة والمياه واليد العاملة ومواد البناء . وخططت بعض هذه البلدان لاقامة صناعات كثيفة رأس المال وصناعات أساسية لتوفير المكنة ودعم المدخلات للقطاع الزراعي ، لأن من شأن عدم توفر هذه المدخلات والمكنة أن يؤدي الى انخفاض انتاجية هذا القطاع . وقد زيدت الانتاجية الزراعية من أجل الاستهلاك والتجهيز الصناعي معا من خلال توفير تكنولوجيا محسنة ، ومدخلات كافية ، وتسهيلات للري والقوى الكهربائية وقد اتخذت الهند اجراءات معينة لتأمين استقرار الامداد بالموارد الطبيعية ، وتشمل استغلال الموارد المحلية طالما كان مستوى تكاليف انتاجها منافسا لأسعار الاستيراد . كما حاولت أن تحقق ضمانات طويلة الأجل للحصول على الموارد المستوردة وذلك بالتوسع في التعاون الاقتصادي الخارجي وتعزيز استثماراتها الخارجية في مجال تنمية الموارد . وقد وضعت خطة لسلسة من أعمال المسح الجغرافي فترة الخطة الحالية . وبينما اتخذت خطوات لتدعيم وتحديث مناطق التعدين ، طورت برامج لتعزيز الصناعات المقصودة في استهلاكها من الموارد ، والتوسع في تسهيلات التخزين واعادة الانتفاع بالمواد العادمة .

٤٤ - ويجري في بعض البلدان التنقيب أيضا عن مواد خام جديدة . ففي يوغوسلافيا ، أنشئت قاعدة لا يستهان بها من المواد الخام المعدنية (النحاس والألومنيوم والرصاص والخارصين) بعد عمليات الاستكشاف الأخيرة . وفي رومانيا ، حدد موقع بعض الصناعات

الانتاجية التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة أو المواد الخام بالقرب من المـــوارد الطبيعية المناسبة . وهذا يختلف عن الحال في كثير من البلدان الأخرى التي لا ترتبـط فيها مواقع الوحدات الصناعية بالمواد الخام أو الموارد الطبيعية ذات الصلة لأسبـــاب أخرى مختلفة .

٤٥ - وفي كثير من البلدان ، أعد اطار قانوني دقيق لتنمية موارد طبيعية معينة ذات أهمية ، وكذلك لاستخدامها الصناعي . وتتميز بعض البلدان بالصراحة فيما يتعلـق بعدم قدرتها على تأمين الاستخدام الكامل الأقصى لمواردها الطبيعية . وترى أنه ما لم يمكن التوصل الى حل لبعض عناصر عدم اليقين ، وخاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريع تنمية الموارد ، لا يمكن اجراء استثمارات طويلة الأجل لكل من الانتاج الزراعي أو التنميـــة الصناعية القائمة على هذه الاستثمارات . ويبدو أن عددا متزايدا من البلدان التي تصدر موادها الخام ، مثل القطن والجوت والمطاط والأخشاب والركاز وغيرها من المنتوجـــات القابلة للتجهيز ، قد بدأت بالفعل أو هي بصدد دراسة احتمالات تجهيز هذه المواد محليا (اكوادور ، اندونيسيا ، تايلند ، غواتيمالا ، ماليزيا ، مصر ، نيجيريا ، الهند) .

تنمية القدرات التكنولوجية

٤٦ - لما كانت التكنولوجيا هي العمود الفقري للاطار الاقتصادي الوطني ، فـــان أي تقييم للتنمية الاقتصادية والصناعية ينبغي أن يتضمن ، بتعريفه ذاته ، اجراء تحليل مدقق لحالة هذه التنمية وللتدابير القائمة لاستخدام هذه الأداة المؤدية الى التعبيـــر والتقدم . وقد طلب الى البلدان النامية أن توفر معلومات عن بعض المكوّنات ، مثل تنمية التدريب التقني وقدرات البحث ، وترويج المعلومات التكنولوجية ، والمستخدمات في مجال التكيف ، واختيار التكنولوجيا ، والمؤسسات المرتبطة باستيراد التكنولوجيا ، وتنمية الخدمات الاستشارية والهندسية المحلية .

٤٧ - وتقول اجابة نموذجية ، أوردها واحد من أقل البلدان تقدما بين البلـــدان النامية ، ما يلي : " ليس هناك من جهاز محدد لتنظيم التدفق . ولا توجد خطة شاملة لتنمية العلوم والتكنولوجيا ، كما لم تتخذ حتى الآن أي اجراءات لانشاء قـــدرات البحوث أو تنمية الخدمات الاستشارية والهندسية المحلية . ولم تعد تقديرات للاحتياجات في مجال القوى العاملة التقنية . أما قدرة النظام التعليمي على تلبية هذه الاحتياجات فانها محدودة لعدم وجود أي جامعة أو معهد تقني عال " . وهذا قول كان يمكـــن أن يصدر عن أي واحد آخر من البلدان التي ما يزال أغلب سكانها لا يستطيعون القـــراءة

والكتابة حتى اليوم . ومن ناحية أخرى ، فلدى الكثير من البلدان النامية نسبة عالية من المتعلمين بالاضافة الى امكانيات متقدمة في مجالات البحوث العلمية والتنمية ، وينتج عن هذا تباين كبير في احتياجات البلدان وقدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا (٨) .

٤٨ - وقد شدد في اعلان وخطة عمل ليما على أهمية صياغة خطط وسياسات وطنية تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا . وتظهر التقارير الواردة من عدة بلدان نامية أن الاهتمام في الآونة الأخيرة قد ركز بوجه خاص على هذا الأمر ، من خلال (أ) وضع خطة لتنمية العلم والتكنولوجيا (البرازيل ، جمهورية كوريا ، غانا ، فنزويلا ، منغوليا) ، أو (ب) تضمين خطط التنمية الوطنية فصلا خاصا عن العلم والتكنولوجيا (غانا) ، أو (ج) انشاء أجهزة خاصة مثل المجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا في نيجيريا واللجنة الوطنية للسياسة المعنية بالعلم والتكنولوجيا في باكستان .

٤٩ - ولكن لا تعني التكنولوجيا ، في بعض البلدان ، أكثر من التوصل الى الأدوات والآلات التي تناسب الانتاج الكثيف العمالة . وبالنسبة لهذه البلدان ، فان آلات الزراعة وورش الاصلاح ، ومعدات الخراطة والقطع ، والمولدات الكهربائية ، ومنشآت المياه وأجهزة النقل البري تكمل قائمة التكنولوجيات اللازمة بشكل ملح . هذا بينما استطاع البعض الآخر الحصول على تكنولوجيات متقدمة ، لا تقل تعقيدا عن تلك المستخدمة في البلدان المتقدمة . وبين هذين الطرفين هناك عدد كبير نسبيا من البلدان التي يبدو أنها تعمل لتحقيق التنمية التكنولوجية ، رغم أن معدلها بطيء . وما يزال البعض مفتقرا الى تسهيلات الصيانة والخدمة ، والكثير يفتقر الى القوى العاملة المدربة وتسهيلات التدريب . والبعض الذي تتوفر لديه الوسائل للتدريب التقني يواجه مشكلة هجرة العقول : فبعد تحقيقها لتنمية أساس عريض كاف من الأشخاص المؤهلين للعمل في المستويات الوسطى والعليا ، تراها تتناقص تدريجيا وباستمرار نتيجة لعثور عدد متزايد من الفنيين والمهندسين على فرص عمل أكثر كسبا في الخارج . وتقر بنغلاديش بصراحة أنها تواجه مثل هذا الموقف . وطالما استمر تدفق العاملين المؤهلين الى الخارج ، تظل الأسس التكنولوجية لهذه البلدان النامية ضعيفة وساكنة . بل ان التدفق الى الخارج قد بلغ في كثير من البلدان حدا جعلها تنظر جديا في اتخاذ اجراءات تصحيحية . ويزيد من تعقيد الموقف أن البلدان المصدرة لهذه المهارات تلاقي صعابا في تقييد التدفق الى الخارج الذي أصبح مصدرا هاما لعائداتها من العملات الأجنبية . ومع هذا ، فمن ناحية الامداد ، تتخذ الاجراءات لتحسين تسهيلات التعليم والتدريب والتوسع فيها .

---

(٨) " الصناعة ٢٠٠٠ ... " ، الجزء الثاني ، الفصل ٧ .

٥٠ - وذكرت بعض البلدان أن نوعية خريجي المعاهد التقنية ومراكز التدريب الفني ومعاهد التأهيل المهني القائمة فيها جيدة الى حد كبير ، وتلبي احتياجات القطاع الصناعي . وامكانياتها أكبر من ذلك ، ولكن عدم توفر المدرسين المؤهلين يحدّ من أي تقدم ذي شأن على هذا الصعيد . ففي احدى الحالات الحالات ، وليست أكثر الحالات سوءا ، يصل مجموع الطلبة في المدارس الى ٢٠٠ ٠٠٠ بينما ذكر أن هيئة المدرسين القائمة على خدمته لا تزيد عن ٧ ٠٠٠ . ومع هذا فمن المشجع ملاحظة التركيز الخاص الذي تعرضه السياسات التعليمية الجديدة في كثير من بلدان العالم الثالث على العلم والتكنولوجيا . فبالاضافة الى انشاء مراكز ومعاهد تعليمية وتدريبية لتلبية احتياجات الصناعة من المؤهلين ، يرجى انشاء أو التوسع في تسهيلات البحوث والتصميم . ففي بنغلادش ، على سبيل المثال ، تعد الحكومة اطارا تأسيسيا لتنمية المهارات في مجال التصميم ، بينما أنشئ في بوتسوانا مركز لتصميم وتنمية المنتوجات ومركز لابتكارات الصناعات الريفية . ومع هذا فان هذه الجهود تقصر بشكل خطير عن تلبية الاحتياجات الوطنية . ورغم أن بلدانا عديدة أنشأت بالفعل بنية أساسية حديثة نسبيا في قطاع الصناعة ، فما زال أمامها أن توجد في هذا القطاع الوعي الكافي بالحاجة الى تنمية امكانيات التدريب والبحوث . والتخطيط السليم للصناعة يجب أن يؤدي الى خلق قدرات محلية للتخطيط والتنمية . فالمعلومات الواردة من البلدان النامية توضح أن أغلبها يعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا الأجنبية التي قد تكون متاحة في يسر ولكنها غالبا باهظة التكاليف .

٥١ - ولا يتوفر لكثير من البلدان أي تسجيل للمعلومات بشأن الشروط التي قبلتها الصناعة للحصول على التكنولوجيا الأجنبية أو حتى عن شروط التعاقد بين أصحاب المشاريع المحليين وبين الموردين الأجانب . ولكن تم في عدة بلدان ، في السنوات الأخيرة ، انشاء أجهزة وطنية لتنظيم دخول التكنولوجيا الأجنبية ، وتسجيل البراءات والعلامات التجارية ، وتطوير المعلومات بشأن التكنولوجيا المحلية الأجنبية ، وتعزيز البحث الانمائي . وقد وضعت هذه البلدان قوانين تنظم تدفق وتنمية التكنولوجيا ، واستيرادها واستخدامها . واضطلعت بالخطط الرامية الى تنظيم المجال بأكمله بما في ذلك التدريب والتعليم ، مع مراعاة ما قد يتطلبه المجال مستقبلا . فالمتوقع أن تتوصل رومانيا ، مثلا ، في نهاية خطتها الخمسية الحالية الى تحقيق نسبة ٤٥ في المائة من قيمة اجمالي انتاجها الصناعي يعود الفضل فيها الى منتجات جديدة أو محسنة عن طريق البحث الانمائي. وفي كوبا ، أدى التشجيع الممنوح للخبراء الكوبيين في مجال الابداع والابتكار التكنولوجي الى تنمية وتحسين التكنولوجيا ، والمعدات والعمليات الجديدة .

٥٢ - وبالنسبة لعدد من البلدان ذات الانتاجية المنخفضة (من عشر الى ربع مستوى

البلدان الصناعية المتقدمة) ، يتطلب الأمر تصميم تكنولوجيا تؤدي الى زيادة انتاجية الصناعات الكثيفة العمالة . وقد اتخذت بعض البلدان اجراءات في هذا الاتجاه وكذلك في اتجاه استحداث تصميمات محلية بغية تشجيع انتاج السلع الرأسمالية المحلية وتخفيض انفاق العملات الأجنبية . ولكن النتائج لم تتحقق بالسرعة المطلوبة . وترمي الخطط الوطنية الجديدة في بعض هذه البلدان الى التعجيل بالبحوث التطبيقية الصناعية وذلك بالتشديد على البحوث الموجهة المتجهة نحو المستهلك . وتتصل مشاكل البحوث التي تواجهها هذه البلدان بكل المجالات الصناعية تقريبا . فبعض البلدان تنتج المعدات الثقيلة بل هي قد دخلت مجال الصناعات الجوية والبحرية ، مما يزيد كثيرا من أهمية احتياز التكنولوجيا وتنمية المهارات بصفة خاصة ، اذ ليس عليها تشغيل خطوط انتاجها فحسب ، بل عليها أيضا أن تحسن من التصميمات الصناعية والقدرات الهندسية لمنشآتها ، بل وفي بعض الحالات عليها أن تستحدث تصميمات خاصة بها . وحتى بالنسبة لهذه البلدان يسود شعور بعدم الكفاية فيما يتعلق بالقوى العاملة المؤهلة والتنمية المنتظمة للمهارات .

٥٣ - وهذه أمثلة على أهمية الحصول على المعلومات التكنولوجية والتخطيط للتوسع في التدريب وفي قاعدة التعليم التقني : (أ) تقول المكسيك أنها حققت تقدما كبيرا بعد انشاء وكالة اسمها " انفوتيك " (مؤسسة الاعلام التكنولوجي) واصفة هذه الوكالة بأنها جمعت معلومات عن ٩٥ في المائة من التطورات التكنولوجية العالمية وأنها تستطيع تقديم هذه المعلومات الى الصناعة . وقد اعتمدت المكسيك سياسة تسميها " تقرير المصير التكنولوجي " ، بما يعني حرية القرار في البحث عن التكنولوجيا ، وفي اختيارها ، والتفاوض بشأنها ، واستخدامها ، واستيعابها ، وتكييفها وتوليدها ، (ب) وفي بيرو تقرر أن تقوم كل شركة صناعية بخصم ٢ في المائة من صافي عائداتها لاستخدامها في البحوث العلمية والتكنولوجية لأغراض الصناعة . ومن الواضح أن هذه الاجراءات ضرورية لدفع الصناعة الى جعل البحث الانمائي عنصرا أساسيا من أنشطتها المعتادة . وتساعد مثل هذه المبادرات الحكومية على حفز القطاع الخاص ، (ح) قدمت جمهورية كوريا تقريرا عن تجربة مثيرة للاهتمام : فهي تقوم بانشاء " مدينة علوم" منذ ١٩٧٣ ، وذلك لاستخدام القدرات التكنولوجية بطريقة فعّالة لتحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية . وينتوى اقامة معاهد جديدة للبحوث الصناعية الاستراتيجية داخل المدينة ، ويؤمل أن يؤدي هذا الى اجراء البحوث التي تشمل فروع العلوم وتطوير نظام ينمو فيه مجتمع من المثقفين المنتمين الى معاهد البحوث والجامعات .

٥٤ - وتنمية القدرات الوطنية على البحوث من الأمور المنظمة بشكل جيد في بلدان عديدة ، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية . فقد أجريت حسابات واسقاطات دقيقة للاحتياجات البشرية ، كالفنيين ، والعلماء ، والمهندسين وغيرهم من المهنيين

اللازمين لتحقيق التنمية الاقتصادية . ورغم ذلك فحتى هذه البلدان المتقدمة نسبيا قد أعربت ، مثل البلدان الأقل نموا ، عن قلقها بشأن نواحي القصور والثغرات والعجز في هذا الصدد . وهذا بالرغم من تمتع البلدان المشار اليها بعدد كبير من المعاهد التعليمية من كل النوعيات والمستويات ، وبجامعات ومعاهد بحوث جيدة الاعداد ومعترف بها وتلقى التقدير على المستوى الدولي ، وكذلك امكانيات لتدريب المواطنين في الخارج ، وخدمات استشارية وهندسية جيدة التأهيل ولديها الخبرة ، واطار تأسيسي للاشراف والتخطيط والحصول على التكنولوجيا والبحوث وامكانيات تنميتها .

٥٥ - فلدى البرازيل ، مثلا ، عدة أجهزة مسؤولة عن تعزيز تنمية التكنولوجيا وتشمل وكالة اتحادية مستقلة لتنفيذ التشريعات المتعلقة بذلك . ومع هذا تقول البرازيل أنها ، بالرغم من اتخاذ عدة اجراءات لتحقيق توازن معقول بين احتياجات البلد من التكنولوجيا وعملية شرائها من السوق العالمية ، لم تستطع تحديد سياسة موحدة . وفي المغرب لا توجد هيئة وطنية لادارة أو تنظيم نقل التكنولوجيا . وتشجع الحكومة المؤسسات على شراء تكنولوجيا حديثة وتوفر تسهيلات لتحويل العملات الأجنبية لدفع ثمن خدمات الشركات الأجنبية . وكذلك نيجيريا في الوقت الحاضر حيث ينبغي لصناعات عديدة أن تبحث بمعرفتها عن التكنولوجيا الأجنبية حسب اختيارها واحتياجاتها . وفي أمريكا اللاتينية ، يجري في العادة اتباع قرارات حلف " الأندين " في ادخال قوانين ترمي الى زيادة سلطات الحكومة وتدعيم المواقف التفاوضية في الأمور المتعلقة بالحصول على التكنولوجيا . وقد وضعت كولومبيا معايير عامة تحكم ادخال التكنولوجيا الأجنبية ، وتشمل اعتبارات مثل توليد العمالة ، وزيادة مدى استخدام الموارد الطبيعية المحلية والقوى العاملة المدربة ، والمحافظة على البيئة ، والمساهمة الايجابية في التنمية العلمية والتكنولوجية الوطنية ، وتعزيز الصادرات . وتبدل المكسيك عناية خاصة لتفادي الازدواجية في البحوث . وتقول غواتيمالا أن درجة تبعيتها للبلدان الأجنبية تتجلى من كون أكثر من ١٠٠٠ براءة قد سجلت في مكتب تسجيل الملكية الصناعية ، وأن هذا يمثل عقبة في وجه التوسع في القطاع الصناعي . وطبقا لتقديرات غواتيمالا ذاتها ، فقد حول أكثر من ١٢ مليون " كويتزال " الى الخارج في الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ لسداد الأتاوات لقاء استخدام التكنولوجيا الأجنبية . وتقرّ غيانا بوجود شكل من الاحتكار في الأسعار المفروضة على التكنولوجيا المستوردة وتسلم بأن اللوائح والقوانين ليست قادرة على تخفيف هذه المشكلة .

٥٦ - وتقوم بعض بلدان العالم الثالث باتخاذ تدابير لتيسير نقل وتنمية التكنولوجيا بما يناسب الاستراتيجيات الصناعية وخطط التنمية لهذه البلدان . وهي تسن القوانين التي قد تؤدي الى ترتيبات مرضية لسداد الأتاوات . وتشترك الحكومات بالفعل في دراسة

وتحديد احتياجاتها التكنولوجية . ويتم الحصول على التكنولوجيا بعد مفاوضات مضنية بين الأطراف المعنية ، وكثيرا ما تقوم حكومات هذه البلدان النامية بمساعدتها وارشادها ، وتوفر الحوافز لاحداث الاستثمار والمشاركة من الخارج ، وتجرى انشاء مكاتب للمعلومات التكنولوجية ، وتشكل لجان ومجالس متخصصة ، وتجرى محاولات لتحقيق التعاون مع البلدان الأخرى الواقعة في نفس اقليم في مجال برامج البحوث ذات الأهمية المشتركة . وتساعد كل هذه التدابير على تحقيق تدفق منتظم للتكنولوجيا الى هذه البلدان . وقد ذكرت حكومات عديدة أنها تولي الأفضلية في البرامج الحكومية الواسعة النطاق لاستخدام وتنمية الخدمات الهندسية المحلية ، وتقدم هذه البلدان اكوادور واندونيسيا والبرازيل وتنما وتونس وكولومبيا وماليزيا . وفي سريلانكا ، يجرى الاعداد لتحقيق ارتباط وثيق بين برامج البحوث واحتياجات الصناعة ، واستخدام الموارد المحلية وتنمية التكنولوجيا الوطنية .

٥٧ - وعقد مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في آب/أغسطس ١٩٧٩ هو انعكاس للتطلع المتزايد الى تنمية القدرات التقنية في البلدان النامية (٩) . ويبدو أن عددا متزايدا من البلدان ، وخاصة البلدان النامية الأكثر تقدما ، تتبع استراتيجية قائمة على منهج اصطفائي في مجال الحصول على التكنولوجيا مع التشديد على تدعيم القدرات الوطنية لتنمية وتكييف التكنولوجيا . ولكن هذا لا يعني أن البلدان الأقل تقدما لا تدرك حاجتها الى تنمية التكنولوجيا ، في اطار مواردها المحدودة . وهي تركز على مجالات تتعلق مباشرة بما لديها من موارد وطاقات صناعية . وبالتالي فانها تحاول اقامة قدراتها التكنولوجية الوطنية انطلاقا من منظور طويل الأجل . ومن الأمثلة النموذجية على هذا النموذج التي أنشأت لجنة للعلم والتكنولوجيا لكي تضع سياسة ملائمة لحالة التنمية في البلد .

٥٨ - ورغم احراز قلة من بلدان العالم الثالث تقدما ملموسا في مجال تنمية وتكييف التكنولوجيا ، فمن الواضح ازدياد قدر الاهتمام المعطى للأولويات والاختيار المدقق في تخطيط وصياغة أعمال البحث الانمائي الوطنية . والهدف المرجو ضمان توجيه الجهود صوب أنشطة تعود بأقصى فائدة ممكنة على البلدان . ولكن لا بد من ملاحظة الخطورة الضمنية المستخلصة من بعض الاجابات ، اذ قد يكون التوسع في جهود البحث الانمائي

---

(٩) في هذا الصدد ، انظر وثيقة المعلومات التي أعدتها اليونيدو للمؤتمر المذكور وعنوانها : تدعيم القدرات التكنولوجية للبلدان النامية : اطار للعمل الوطني . (A/CONF.81/BP/UNIDO) .

وتشتيتها أكثر مما ينبغي . فحين يكون ذلك مناسبا ، يمكن التركيز في بلدان فردية على المتابعة المتعمقة للبحث الانمائي في مؤسسات متخصصة ، مثل معهد بحوث المطاط في ماليزيا ، والمعهد المركزي لبحوث الجلود في الهند ، ومعهد بحوث صناعة السكر في موريشيوس . ويبدو من الأفضل لأي بلد ، وخاصة البلدان الأصغر، أن يختار قليلا من مجالات التنمية ذات الأولوية وأن يبذل كل جهد في هذه المجالات بحيث يتمكن من تحقيق الاستخدام الأمثل لموارده المحدودة في مجال البحث الانمائي .

ثانيا - التعاون الدولي

٥٩ - في الوقت الذي اعتمد فيه اعلان وخطة عمل ليما ، والاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثاني ، وقرارات الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لم يحظ أي منها بالتأييد القاطع الكامل من جانب المجتمع الدولي بأسره . أما الآن ، فهناك اتجاه مشجع يتجلى في احاسيس البلدان المتقدمة التي سبق أن أبدت تحفظاتها بشأن أهداف تلك الوثائق ونواح محددة منها . ففي الوقت الحالي نجد تلك البلدان التي لم تسحب تحفظاتها رسميا تؤيد استراتيجية التنمية الدولية و " تشترك في تأييد الكثير من تطلعات اعلان وخطة عمل ليما " . وقد أبدت استعدادها للقيام " بدور بناء في تنفيذ أنشطة وبرامج ترمي الى تحقيق أهداف مرضية للجميع فيما يتعلق بتصنيع البلدان النامية " . وهي تعتبر أن قرارات الجمعية العامة تعبير عن الارادة السياسية للمجتمع الدولي للعمل المشترك الرامي الى اقامة نظام اقتصادي دولي أكثر توازنا وعدالة .

٦٠ - وقد أبلغت بعض البلدان الصناعية المتقدمة أنها حققت أو تجاوزت الأهداف المحددة للمساعدة الانمائية الرسمية [١٠] . وهذا يشهد على استعدادها للاستجابة الى أحكام قرارات الجمعية العامة ومبادراتها الذاتية في تنفيذ هذه الأهداف . ويمكن أن يستشف من اجاباتها وجود رغبة حقيقية لدى عدد من البلدان الصناعية المتقدمة للمساهمة الايجابية في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والتصنيع في البلدان النامية .

٦١ - وقد شددت أغلب البلدان الصناعية ، في ردودها ، على برامج الاحتياجات الأساسية كعنصر يتم بلدان العالم الثالث نمو صحيح وديناميكي . وأبرزت بوجه خاص ضرورة أن تكون تلبية الاحتياجات الأساسية للمحرومين محور كافة الجهود الانمائية ، مع الحاجة الى مزيد من الاهتمام بمسألتي التدريب والعمالة (فنلندا) . كما قال بعضها ان التعاون القائم على روح المشاركة بين كافة الأطراف المعنية ضمن اطار نظام اقتصادي مفتوح ، يوفر أفضل الفرص لمعالجة مسألة اقامة تصنيع متوازن في البلدان النامية (جمهورية ألمانيا الاتحادية) . وقالت الدنمرك أن أهم ما فعلته وهي ترى

---

(١٠) على صعيد المساعدة الرسمية حققت السويد لأول مرة هدف الـ ١ في المائة عام ١٩٧٥ ، وحققت الدانمرك ٧ر٠ في المائة عام ١٩٧٨ ، المعونة الانمائية الرسمية في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ ، وبلغت النمسا ١ في المائة لأول مرة في عام ١٩٧٧ على صعيد المساعدات الرسمية والخاصة معا . انظر أيضا المرفقين الثالث والرابع .

لحاجة تطلع بعض البلدان النامية لتلبية الاحتياجات اليومية لشعوبها ، هو أنها بدأت في تنفيذ مساريع صغيرة ومتوسطة النطاق في قطاع الصناعة الخفيفة ضمن اطار برامجها للتعاون التقني مع هذه البلدان . ومع هذا ، فقد ساعدت الصين أيضا في انشاء عدد من المساريع الصناعية الكبيرة والمتكاملة في بلدان العالم الثالث .

٦٢ - وبينما سردت بعض بلدان مجلس المساعدة الاقتصادي نواحي تعاونها في مجالي تصنيع البلدان النامية واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فقد أكدت بصفة خاصة على الحاجة الى تخفيض الانفاق العسكري وتحويل بعض الموارد المحررة نحو التنمية الصناعية في البلدان النامية . وهي تعتبر عملية الوفاق عاملا نشطا في تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . كما تقول ان البلدان النامية ، في ظروف من استقرار السلام والامتناع عن استخدام القوة كأداة للسياسة الخارجية ، تجد مجالا أوسع (وأكثر أمانا) لتنفيذ اعادة بناء آليات التجارة الخارجية والتنمية الصناعية فيها بالكامل (بلغاريا ، بيلوروسيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية) .

تكوين القدرات الصناعية

٦٣ - كانت الأسئلة المطروحة على البلدان الصناعية المتقدمة حول موضوع تكوين القدرات الصناعية في البلدان النامية تشمل مجالات مثل النقل التدريجي للقدرات الانتاجية (بما في ذلك الاستثمارات الصناعية) الى البلدان النامية ، وسياسات التكيف الهيكلي ، وانتاج البدائل الصناعية ، واجراءات تشجيع المقاولة من الباطن واتباع نظام البورصة للمشاورات . هذا بينما دعت البلدان النامية الى تقديم معلومات عن المسائل المتعلقة باحتياجاتها من الموارد الخارجية .

٦٤ - ان انشاء الصناعات في البلدان النامية ، من خلال " نقل البلدان الصناعية اليها ، تدريجيا ، قدراتها الانتاجية التي تقل قدرتها على المنافسة في المدى الطويل والتي يمكن أن تعزز زيادة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في البلدان النامية " ، يمثل مسألة بالغة التعقيد ، تلتقي فيها المجابهة بالتعاون . ومايزال التنسيق ضروريا بين احتياجات العالم الثالث والسياسات المتعلقة بالتكيف الهيكلي في البلدان الصناعية المتقدمة . ولحت البلدان المتقدمة على دعم البلدان النامية لتمكينها من انشاء صناعات تتيح لانتاج البلدان النامية التوصل الى أسواق البلدان المتقدمة ، فقد شدد اعلان وخطة عمل ليما على مسؤوليات المجتمع الدولي في تحسين نمط التنمية الصناعية غير المتوازن في العالم المعاصر . وقد شددت أغلب البلدان الصناعية المتقدمة

ذات الاقتصاد السوقي في اجاباتها بهذا الشأن على الدور الهام الذى تلعبه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال نقل الموارد ، والخبرات الادارية ، والتكنولوجيا الى البلدان النامية ، وكذلك بواسطة التوسع في القدرات الانتاجية والعمالة ، واقامة أسواق للتصدير . وقد لاحظت بعض البلدان في اجاباتها اتفاق هذه الآراء والشعور السائد في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذى عقد في باريس سنة ١٩٧٧ .

٦٥ - ويبدو أن نشوء تجمعات للبلدان النامية على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي وتكوين جمعيات المنتجين قد أديا الى تحسين موقف البلدان النامية في معاملاتها الدولية في مجالي التجارة والتصنيع . كما يتبين الآن أن مشاريع التكامل دون الاقليمي تؤدي الى درجة ملموسة من التعاون الصناعي في عدد من البلدان ، وخاصة في أمريكا اللاتينية حيث ساعدت الأفضليات التجارية على التوسع والتنويع في صادرات المصنوعات والسلع غير التقليدية . وهذا الاتجاه لا يمثل ، على المستوى العالمي ، أكثر من ظاهرة عارضة . ورغم هذا فان حدوثه في عدد من البلدان التي تتباين في اتجاهاتها ومصالحها ، وارتباطاتها التقليدية والتاريخية ، وتتضارب تيارات نزعاتها السياسية والاجتماعية وتتباين مستوياتها من حيث التنمية الاقتصادية ، هو في ذاته ظاهرة تستحق التأمل - خاصة وأن أى تحرك في هذا الاتجاه يتفق وأهداف ليما .

٦٦ - وقد استحدثت عدة بلدان نامية حوافز واسعة التنوع بغية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، بما في ذلك المشروعات الصناعية المشتركة . وتعتبر الأطراف المحلية أن المشاركة المنصفة تعني حيازتها لنسبة ٥١ في المائة لضمان المصالح الوطنية . وبغية تأمين هذه المصالح ، أعدت بعض البلدان النامية تشريعات تنظم المشاركة الأجنبية في صناعتها وتشمل تحديد فروع الصناعة التي يرخص أو لا يرخص لها بمشاركة أجنبية ، ومدى هذه المشاركة في رأس المال ، والحوافز ، الخ ... وتقوم الدولة بدراسة دقيقة لاقتراحات المشاركة الأجنبية في رأس المال ، ولا يتم قبولها الا بعد تقييم دقيق لكافة الجوانب والآثار المترتبة على هذه المشاركة . وكمثال ، تتضمن السياسة المعلنة لأحد البلدان عدم الترخيص بالاستثمار الأجنبي عند انتهائه في المجالات غير المحتاجة الى تكنولوجيا وخبرة أجنبية . ورغم كون هذا الاعتبار مشروعا ، فان الافصاح عنه يبين اهتماما يستحق الملاحظة .

٦٧ - ومن ناحية أخرى ، فليس لدى بعض البلدان النامية أي قيود من أي نوع تقريبا فيما يتعلق بدخول الموارد الأجنبية ، وكذلك الاستثمار والتعاون المباشر الأجنبي في أي مجال من قطاع الصناعة . وتتضمن قوانين الاستثمار الخاص عدة حوافز ضريبية وما

الى ذلك لصالح المستثمرين الأجانب . وفي هذه البلدان ، تعد برامج الترويج للاستثمارات باسهاب مدقق وتشمل ارسال أفرقة وبعثات للترويج للاستثمارات الى البلدان المصدرة لرؤوس الأموال ، وانشاء مكاتب متخصصة للاستثمار في هذه البلدان ، واستخدام عملات للدعاية والاعلان دقيقة الاعداد في وسائل الاعلام الدولية ، وتنظيم مساورات اقليمية ، والتعاون مع الوكالات الدولية ، وتوظيف مستشارين من البلدان المتقدمة حائزين للخبرة بالاستثمار ووضع القوانين والقواعد التي ترمي الى تحرير الاستثمارات فيما يتعلق بتسهيلات التحويل الى الخارج ، وتحويل الأرباح وعوائد الأسهم الى حامليها الأجانب ، والاعفاءات الضريبية ، والتقادم وغيرها من الاعفاءات . ويضاف الى هذا انشاء مناطق تجارية حرة للتجهيز والتصدير في عدة بلدان للمساعدة على زيادة انتاج السلع المصنوعة . وتوفر بعض البلدان الضمانات القانونية والدستورية لحماية الصناعات ضد التأميم مع الالتزام بسداد تعويضات كافية للمستثمرين من القطاع الخاص في حالة التأميم .

٦٨ - وقد قامت بعض البلدان النامية بتحديد واضح للصناعات التي تشجع الاستثمار الأجنبي على الدخول فيها ، مع تقديم تسهيلات خاصة للمستثمرين الأجانب . وتشمل هذه المجالات الصناعات الكثيفة رأس المال والتكنولوجيا وكذلك الصناعات الموجهة الى التصدير . وهناك عدة بلدان وصل فيها الاطار التأسيسي لأجهزة الاستثمار والائتمان العاملة في مجال التنمية الى انشاء قاعدة جيدة ، تنشط فيها المؤسسات وتنوع من أساليبها في جهودها للحصول على دعم كاف من القائمين بترويجها ومن الحكومات . وتشجعها الحكومة على مراجعة سياساتها الاقراضية بحيث تعطي الأولوية لسلامة المشروعات من النواحي الاقتصادية ، والمالية ، والتقنية على حساب نوعية الضمانات التي قد يقدمها طالبوا القروض . كما يحدث أيضا أن يتم توزيع وثائق تقنية عن المشاريع الصناعية على نطاق واسع في البلدان المصدرة لرؤوس الأموال . وتتبع بعض البلدان أشكالا أخرى من ترويج الاستثمار مثل المفاوضات المباشرة ، والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والدراسات القطاعية . وتؤكد بلدان كثيرة أنها لا تمارس أي شكل من التمييز ضد المستثمرين الأجانب ولا تمنح مواطنيها أية مزايا تفضيلية تضر بمصالح المستثمرين الأجانب .

٦٩ - وبينما تتزايد احتياجات البلدان النامية من رأس المال الأجنبي ويتطلب تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما تدفق موارد كبيرة من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، تنكمش الموارد المتاحة نتيجة لسوء الظروف الاقتصادية السائدة في الشمال حيث جاءت الاجراءات التصحيحية تشكل عبئا اضافيا على موارد رأس المال الشمالية . كما لا يزال هناك قدر كبير من التخوف من مفهوم المعونة ، مع تزايد القلق بشأن الأشكال الأخرى للتدفقات المالية وأمان الاستثمارات في البلدان النامية . وقد اتخذ الكثير من البلدان

المتقدمة خطوات لايجاد ضمانات قانونية ضد المخاطرة السياسية للاستثمارات المباشرة لمواطنيها ومؤسساتها في البلدان الأجنبية . وقد أحرزت هذه الضمانات نتائج مشجعة في بعض بلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية . ففي ختام ١٩٧٧ ، سجلت جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي تفضل الاستثمارات الخاصة المباشرة في البلدان النامية بروح من المشاركة ، تدفقا للاستثمارات الخاصة المتجهة الى هذه البلدان نسبته ٣٠ في المائة من اجمالي استثماراتها الخارجية المباشرة . ومنحت حوافز ضريبية للأشخاص المستثمرين في أقل البلدان نموا . وأبلغت بلدان أخرى متقدمة عن اتخاذها لاجراءات مشابهة .

٧٠ - ولا تكتفي بلدان متقدمة كثيرة بأن توضح البلدان النامية الشروط والظروف التي ترحب في ظلها بالاستثمارات الأجنبية ، وانما تصر كذلك على عدم التمييز بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية وعلى التعويض المنصف في حالة التأميم ، محتجة باهمية اضفاء الايجابية على المناخ الاستثماري . ولا ريب في أن بلدانا كثيرة من الشمال والجنوب تبذل جهودا حقيقية بغية تحسين المناخ ، ولكن يبقى أمام الطرفين الكثير . وقد قامت بعض البلدان في أوروبا بخطوات ايجابية لتشجيع مستثمري قطاعها الخاص على انتهاز الفرص المتاحة في العالم الثالث . وخصصت بعض هذه البلدان بمحض ارادتها اعتمادات خاصة لتعمل كضمان ضد المخاطر غير التجارية . ومثال ذلك أن الحكومة السويسرية قدمت ، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، ضمانا بلغت نسبته ٧٠ في المائة من مبلغ قدره ١١٢ر٦ مليون فرنك سويسري يمثل استثمارات سويسرية في البلدان النامية . ويضاف الى هذا أن تكامل المشاريع الاستثمارية السويسرية ضمن الخطط الانمائية للحكومة المضيفة هو أحد شروط منح الضمان للاستثمار . وقد عقدت سويسرا اتفاقات ثنائية مع ٣٣ من البلدان النامية بغية وقاية وتعزيز الاستثمارات السويسرية المباشرة . وهذا يصور امكانية تأمين التدابير الاستثمارية المرضية في البلدان النامية من خلال المفاوضات الثنائية الأطراف . وفي الترويج ، فان نظام ضمان الاستثمارات الخاصة في الخارج نافذ المفعول منذ ١٩٦٤ .

٧١ - أما كندا فانها ، ادراكا منها لأهمية التنمية الصناعية في العالم الثالث وقدرة القطاعات الخاصة الكندية على مساعدتها ، تتوسع في برنامجها للتعاون الاقتصادي. ويوفر الدعم طبقا لهذا البرنامج للتعرف على المشاريع ، وأنشطة دراسات الجدوى وما قبلها بغية تشجيع الشركات الكندية على اقامة مشاريع أو التوسع فيها في البلدان النامية من خلال مشروعات حكومية أو غيرها من أشكال التعاون في قطاع الأعمال. ويجري تشجيع القطاع الخاص الكندي على أن يتفهم ويستوعب فرص التعاون الصناعي ، وعلى الاعتماد عليها ، وعلى تحسين البيئة الانمائية الصناعية لبلدان نامية منتخبة .

وبصفة أساسية ، فان طلبات أقل البلدان نموا مرشحة للدراسة ضمن اطار البرنامج رغم أن الأنشطة قد تركزت حتى الآن على البلدان النامية المتوسطة الدخل . وبغية تيسير الانتقال الى بيئة تجارية أقل حمائية في العقد القادم ، توضع عدة سياسات في كندا لمساعدة اجراء التكيف الهيكلي للصناعة .

٧٢ - ولدى بعض البلدان المتقدمة نظم خاصة للقروض الميسرة للمؤسسات التي ترغب في اقامة وحدات صناعية في البلدان النامية [١١] . وفي النمسا ، تعمل هذا النظام في مستوى المشاريع المتوسطة . كما يسر هذا البلد في السنوات الأخيرة استيراد مصنوعات البلدان النامية الى الأسواق النمسوية . وانتقلت بعض الصناعات النمسوية الى البلدان النامية ، بينما تحولت الصناعة النمسوية في الداخل الى خطوط انتاج أخرى . وتدرس معاهد البحوث النمسوية مدى قدرة البلد على المنافسة دوليا في فروع معينة من الصناعة في اطار التقسيم الدولي للعمل . ولدى بلجيكا منظمة للاستثمار الدولي ، تساهم القطاع العام فيها بنسبة ٥١ في المائة ، لترويج الاستثمار في البلدان النامية . كما اتخذت بعض الدانمرك التدابير القريبة الهامة لتشجيع الاستثمار الصناعي في الخارج ،بدون أن تتحكم قيود مثل الرقابة على النقد في الاستثمار في البلدان الأجنبية . وفي فنلندا ، يتزايد الاهتمام بترويج الاستثمار في البلدان النامية . ومثال ذلك استيراد فنلندا أخيرا مع اليونيدو في التعاون مع بلدان نامية معينة بقية اقامة مشاريع صناعية مشتركة مع التركيز بصفة خاصة على صناعات تعجيل المعادن وتجهيز الأخشاب [١٢] .

٧٣ - وفي اليابان ، تعمل عدة منظمات خاصة وعامة في مجال الاستثمار الصناعي في البلدان النامية . وتشجع مؤسسة التنمية لما وراء البحار على اقامة مشاريع مشتركة ، وتقدم قروضا بدون فوائد لاقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة النطاق في البلدان النامية . واعتبارا من نيسان/ابريل ١٩٧٨ أصبح كل ما يلزم للاستثمار المباشر من اليابان هو مجرد اشعار مقدم الى مصرف اليابان . وظهر في هولندا اهتمام بالاستثمار الصناعي في البلدان النامية . فقد دخل هذا البلد في اتفاقات للتعاون الاقتصادي مع ١٩ من البلدان النامية وفتح اعتمادا في الميزانية لتوفير المساعدة المالية للصناعات التي لم تعد

---

(١١) انظر : موارد مالية للمشاريع الصناعية في البلدان النامية . اليونيدو، ١٩٧٨ .

(١٢) انظر المرفق الخامس لمعلومات ملخصة وفرتها البلدان المتقدمة عن التدابير المتخذة لتشجيع الاستثمارات في البلدان النامية . (العمود ١) .

قادرة على الاستمرار في البيئة المحلية والتي ينبغي نقلها الى البلدان النامية لتستفيد من المزايا الاقتصادية المتاحة هناك .

٧٤ - وتدرك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تكوين القدرات الصناعية في البلدان النامية هو واحد من مجالات الحوار بين الشمال والجنوب " يتضمن امكانية تحقيق أرباح من خلال تحقيق مزايا نسبية لكل من البلدان المتقدمة والنامية " . وتقوم سياستها على تشجيع رجال المشاريع فيها على انشاء مصانع للتجهيز في مواقع يكون هذا الانشاء فيها اقتصاديا من حيث خفض رأس المال المتطلب وتكاليف التشغيل . ولصناعة المملكة المتحدة تاريخ طويل في التكيف مع الأنماط المتغيرة للتجارة العالمية والتنمية الاقتصادية . ونتيجة لخبرتها المكتسبة عبر سنوات عديدة ، فقد طورت مجموعة شاملة من السياسات لتيسير التكيف الهيكلي للصناعة مع التغيرات في التنافس العالمي .

٧٥ - وتذكر اجابات أغلب البلدان المتقدمة أنها تتمثل في استراتيجياتها وسياساتها الصناعية على الدوام عنصر تكييف هيكلي ينسجم مع اطارها الاقتصادي بحكم كونه عملية مستمرة . فجمهورية ألمانيا الاتحادية تقرّ بأن التكيفات الهيكلية في الصناعة شرط أساسي للنمو الاقتصادي الشامل في البلدان النامية ومشاركتها بدرجة أكبر في التقسيم الدولي للعمل . وتنظر حكومة هذا البلد للاجراءات العملية للتكيف الهيكلي أساسا على أنها أمر يهم رجل الأعمال الخاص . أما على مستوى السياسة فيجب معالجة وتقييم المشاكل المتعلقة بالمعاناة الاجتماعية على ضوء تكاليف حماية الفروع غير القادرة على المنافسة . وترى حكومة هولندا أن تكييف الهياكل الصناعية مع الظروف المتغيرة من مسؤوليات الصناعة . وهي في هذا الصدد قد زادت التشديد على الاجراءات العامة التي تولد أنشطة التكيف على أساس ترشيدي (١٣) . كما تفضل بلدان أخرى المشاركة في مشاريع للمقاولة من الباطن حيثما أتيحت الفرص للاشتراك في هذه المشاريع بما يحقق مزايا نسبية . وهي تشير الى أن ادراك الصناعة للعوامل الجديدة في تزايد وأنها تحدد سياساتها في ضوء الفرص والتيسيرات المتاحة خارج مواقعها الحالية . وتوضح الحكومة الفرنسية أن اعادة توزيع الصناعة لا ينبغي تفسيرها على أنها تعني التخلي عن قطاعات صناعية كاملة . وتنادي باتباع منهج أكثر تنوعا . وتقول أن في هذه القطاعات دائما امكانيات للتخصص يمكن أن تكون ذات فائدة للبلدان المتقدمة .

---

(١٣) انظر المرفق الخامس : معلومات ملخصة وفرتها البلدان المتقدمة بشأن السياسات المتعلقة باجراءات التكيف الهيكلي في الصناعة (العمود ٢) .

٧٦ - وكانت مساهمة الاقتصادات المخططة مركزيا في تكوين القدرات الصناعية للبلدان النامية كبيرة هي الأخرى . فقد اشتركت تشيكوسلوفاكيا في انشاء نحو ٦٠ مصنعا في الهند توفر عملا لحوالي ٠٠٠ ١٠٠ عامل . ووصفت تشيكوسلوفاكيا في اجاباتها بشيء من التفصيل انشاء وحدات مماثلة في عدة بلدان نامية في أنحاء العالم . وقد قامت جمهورية ألمانيا الديمقراطية بتسليم نحو ٥٧٠ مصنعا ووحدة انتاج صناعي كاملة الى البلدان النامية منذ ١٩٥٥ . وفي ١٩٧٨ ، كان هناك ٨٠ من المشاريع الأخرى تحت الانشاء - منها عشرة في أقل البلدان نموا . وقد تعاونت ألمانيا الديمقراطية مع غيرها من بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي في انشاء مصانع للاسمنت في عدد من البلدان النامية . وهناك دعوة في هنغاريا الى زيادة اشتراك البلد في التقسيم الدولي للعمل. وقد اشتركت هنغاريا في انشاء وحدات صناعية في بعض البلدان النامية ، لكل من الصناعات الخفيفة والثقيلة ، وهي تقوم بنقل المعرفة والتكنولوجيا الى عدد من البلدان .

انتاج المواد التركيبية

٧٧ - يشير التحليل السابق الى أن الأمر لم يتوقف عند الاهتمام بامكانيات عملية اعادة الهيكلة ومزاياها ، بل قامت البلدان الصناعية أيضا باتخاذ بعض الاجراءات المستطاعة في هذا الميدان . ومع هذا ، فان هذه الاجراءات ما تزال متخلفة جدا عن الوفاء بمتطلبات التغيير المطلوب سواء من حيث نطاقها أو حجمها أو سرعتها .وينبغي أن نتذكر ، في هذا الصدد ، أن اعلان وخطة عمل ليما قد شددا على اتخاذ البلدان المتقدمة لاجراءات وتنفيذها بما يؤدي الى اقامة توازن لصالح البلدان النامية بين انتاج المواد التركيبية وبين منتوجات البلدان النامية والمنتوجات الطبيعية المنافسة لها . وفي هذا الصدد ، فأقصى ما تقول البلدان المتقدمة انها تستطيع أن تفعله هو الامتناع عن تقديم اعانات مالية حكومية الى الشركات الخاصة التي تقيم وحدات منتجة للمواد التركيبية . وكمثال ، تذكر حكومة مملكة المتحدة أنه لا توجد مخططات للمساعدة الرسمية في بريطانيا تهدف الى تشجيع المنتجين على انتاج المواد التركيبية التي تنافس المنتوجات الطبيعية للبلدان النامية بشكل مباشر . وقد شجع البلد على نموّ منتظم لواردات المواد الخام المجهزة ، عن ادراك لأهميتها بالنسبة للبلدان النامية وللحاجة الى السماح للصناعة الوطنية بالوقت اللازم للتكيف مع المنافسة التي تتوسع بسرعة . وقدمت تشيكوسلوفاكيا وهولندا أمثلة محددة لصناعات تجهيزية ألغيت في هذين البلدين . فتشيكوسلوفاكيا تفضل استيراد منتوجات جوت تقليدية من البلدان التي تزرع الجوت بدلا من استيراد الجوت الخام من أجل تجهيزه . ومن ناحية أخرى،لاحظت

اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في اطار اتفاقيه لومي بالذات ، أنه لم تبذل جهود حقيقيه حتى الآن لمساعده البلدان الافريقيه المنتجة للسلع الأساسيه على تحسين موادها الخام للتصدير أو للاستخدام المحلي . وتذكر الترويج أنها تراعي في سياساتها الصناعيه قلق البلدان الناميه بشأن مستوياتها الطبيعيه والتهديد الذي يعرضه المواد التركيبيه القادمه من البلدان المتقدمة . وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا الى أن الحكومة مستعدة للتشاور مع البلدان الناميه بشأن مجالات بحوث وتنمية المنتوجات وتحرير التجاره .

نظام المشاورات

٧٨ - أشارت البلدان التي ردت على الاستبيانات أيضا الى دور المشاورات الصناعية التي ينظمها منظمة الأمم المتحدة للتنميه الصناعية (اليونيدو) ، فقالت انها تعتبر هذه المشاورات وسيلة لزيادة المعرفة بالتوزيع الحالي للانتاج والقوى التي تؤثر في اجراءات التكيف واتفاقات التعاون الممكنه بين البلدان النامية والمتقدمة . واعترفت بمساهمتها في تمكين المشتركين من معرفة التغيرات المنتظر حدوثها في هيكل الانتاج (ID/CONF. 4/6) . وذكرت المملكة المتحده بالتحديد دورها الايجابي في المحاورات الدولية بشأن تصنيع البلدان النامية وأشارت في هذا الصدد الى نظام مشاورات اليونيدو، وخاصه فيما يتعلق بمجال الجلود ومنتوجات الجلود والحديد والصلب ، واعتبرت أنها مصدر مفيد لتشجيع اتفاقات التعاون والمشاريع المشتركة بين البلدان المتقدمة والناميه . ورغم أن المملكة المتحدة لم تقم باعداد تحليل رسمي لمجالات التعاون المحتمله بالذات ، فانها تؤكد قيام مجموعات عمل بمساعدة خبراء بدراسة موضوعات محدده . ولعبت مؤسسه الصلب البريطانية دورا نشطا في بعض هذه المجموعات . كما طورت الحكومة البريطانية مجموعة شاملة من السياسات لتيسير التكيف الهيكلي للصناعة مع التغيرات في ظروف الأسواق العالميه . وتضع هذه السياسات في اعتبارها الحاجة للتكيف مع ضرورات منافسة البلدان الأخرى المتقدمة والناميه . وتقر النمسا أيضا بأثر نظام المشاورات على صياغه السياسه في البلدان المشتركة فيها . ولاحظت فرنسا أهمية نظام اليونيدو الذي يولد ويثير منافسات ذات طابع تقني . وتشعر الحكومة الفرنسية بأن هذه المنافسات يمكن أن تساهم في تحرير توزيع أكثر انسجاما للانتاج العالمي .

٧٩ - وقد اشتركت أجهزة ومؤسسات الحكومه الهنغارية بنشاط في كل المشاورات القطاعيه التي ينظمها اليونيدو . وتتيح لأولى المشاورات بشأن صناعة المخصبات ، عرض الحكومه الهنغارية أن تنظم تدريب بعض الأخصائيين في هنغاريا . وتقرر حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية أنها عدلت سياستها تجاه نظام اليونيدو للمشاورات بعد الدورة العاشرة لمجلس التنمية الصناعية لليونيدو حيث اتفق على أن تشمل المشاورات بين البلدان الأعضاء ممثلين عن أي أو كل من الجهات التالية : الحكومة ، الصناعة ، القوى العاملة ، مجموعات المستهلكين ، الخ ... وتشعر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن اشتراك قاعدة أعرض في المشاورات أمر مفيد ويدخل عنصرا من الواقعية في العملية. وقد وجد أغلب المشتركون القادمون من القطاع الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية أن المشاورات قيّمة . وعمل الكثيرون بنشاط مع اليونيدو في اجراءات المتابعة . وقد أوضحت عدة من البلدان النامية في هذا الصدد أيضا اهتمامها بالتعاون الدولي في قطاعات صناعية مختلفة كمتابعة لأنشطة المشاورات(١٤) . وقد أشارت كل من غامبيا وغانا واندونيسيا وملاوي ونيجيريا وعمان وبنما وبابوا غينيا الجديدة والصومال وتوغو وجمهورية الكاميرون المتحدة وزائير الى مجالات اهتمامها بصفة خاصة (١٥) .

المساعدة المالية والتقنية

٨٠ - طلبت اليونيدو من البلدان المتقدمة معلومات بشأن المساعدة المالية والتقنية المقدمة الى البلدان النامية . وكانت الأسئلة متعلقة بتدفق الموارد من البلدان المتقدمة ، وبرنامجها لترويج الاستثمار المباشر في البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نموا ، ومجالات التعاون .

٨١ - ويتزايد ميل بعض البلدان المتقدمة في الوقت الحالي نحو تركيز توجيه مساعداتها الانمائية الى البلدان النامية من خلال الوكالات الدولية (انظر المرفق الرابع). ففي ١٩٧٨ مثلا كان أغلب اجمالي مساعدة ايسلندا الانمائية من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمصرف العالمي والمشاريع النوردية المشتركة في بعض بلدان افريقيا . وبالمثل فقد بلغت مساهمة فنلندا في الوكالات الدولية ٢٢ر٢ مليون دولار في ١٩٧٦ ، و ٢١ر٩ مليون دولار في ١٩٧٧ ، بينما نصت ميزانية ١٩٧٨ على زيادة مخصصات المساعدة بنسبة تناهز ٣٠ في المائة بالمقارنة بالسنة الماضية . وتعتبر

---

(١٤) كان متوسط البلدان التي اشتركت حتى الآن يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ بلدا - متقدما وناميا - في كل لقاء للمشاورات عقد حتى الآن .

(١٥) المعلومات التفصيلية عن نشاط المشاورات متاحة في الوثيقة (ID/CONF.4/6) .

الدانمارك أكبر الجهات المانحة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من حيث نصيب الفرد من مواطنيها ، وتعطي مساهمتها ١٠ في المائة من اجمالي موارد البرنامج المذكور . وتصل النسبة الاجمالية لعنصر المنحة في المساعدات الفرنسية الى حوالي ٩٤ في المائة . وقد ذهب أكثر قليلا من نصف مساعدتها الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا الى أربعة بلدان في منطقة الساحل ، وهي على وجه التحديد تشاد و فولتا العليا ومالي والنيجر . وقامت فرنسا مؤخرا لأول مرة باعداد برنامج للاجراءات العاجلة ذات الأولوية ويتعلق على وجه التحديد بالتعاون العلمي والتقني مع البلدان النامية .

٨٢ - وبينما تقر البلدان النامية بالمساهمة الايجابية لرأس المال الأجنبي في تنميتها الصناعية ، فانها ، بوجه عام ، قلقة لعدم كفايته ولشروطه غير المواتية . وبصفة عامة فان كل البلدان النامية تسعى الى الحصول على اعادة تنظيم لتدفق الموارد الخارجية من حيث الكم والنوعية وأما البلدان الذي يرتبط فيها هدف النمو الصناعي بشكل وثيق بالتدفق المتوقع لرأس المال الأجنبي فلا يقتصر قلقها على اتاحته فقط ، وانما يشمل أيضا الشروط المرتبطة به بحيث لا تضيع المزايا الناجمة عنه نتيجة للأعباء الثقيلة التي يفرضها رأس المال الأجنبي .

٨٣ - ولم تتمكن بعض البلدان النامية من اعداد تقديرات للموارد الأجنبية المتطلبة لخططها الوطنية . ولكن ، نظرا لكون خططها موضوعة في اسهاب ولأنها من أفضل مستخدمي رأس المال الأجنبي في الماضي ، يرجح أن تكون احتياجاتها الحالية والمستقبلة كبيرة حقا . وهي تضم بلدانا حققت مستويات عالية نسبيا من التصنيع .وقدرت أغلب البلدان الأخرى اجمالي تكاليف استثمارات خططها الصناعية التي تعتزم تنفيذها ، ولديها فكرة كافية الوضوح عن متطلباتها من الموارد الأجنبية خلال فترة الخطة . وفي بعض الحالات ، أعدت التقديرات على شكل نسب مئوية متوقعة من مصادر مالية مختلفة ، مثل شبكة المصارف التجارية والمصارف الانمائية . وتعرب بعض البلدان ، وخاصة في أمريكا اللاتينية عن اغتباطها بنمو الثقة التي توليها دوائر التمويل الدولية لبرامجها الصناعية ، فتجعلها قادرة على الحصول على قروض أجنبية بشروط مواتية نسبيا . ويبدو أنه ، نظرا لعدم كفاية المساعدة الانمائية الرسمية لتغطية احتياجاتها ،تلجأ البلدان النامية الى استخدام المصارف التجارية بدرجة متزايدة للحصول على تمويل لمشاريعها الانمائية . ويمكن ذكر حالة كولومبيا كمثال للجوء الى القروض الأجنبية للتنمية الصناعية : فهي تذكر أنه ، فيما يتعلق بالبحوث التقنية والصناعات الصغيرة ، ينتظر الحصول على ١٨ في المائة من الاستثمار المزمع من الميزانية الوطنية بينما تجيء النسبة الباقية وقدرها ٨٢ في المائة من مصادر أخرى . والقروض التي وقعت بالفعل لهذا البرنامج هي : مع مصرف التنمية الدولي و وكالة التنمية الدولية في ١٩٧٥ ، ومع جمهورية

ألمانيا الاتحادية والبنك الدولي ١٩٧٧ ، وفرص تم التفاوض بشأنه مؤخرا مع البنك الدولي لتنمية المنطقة الحرة بفرطاجنه . وفي البلدان التي لا يمكنها رفع مستوى الادخار المحلي (وهذا مرض شائع في سنوات التضخم بعد ١٩٧٤) ، يزيد الاعتماد على الدعم المالي الأجنبي . وقد قامت بعض البلدان ، التي احتلت التحويلات المالية من المواطنين العاملين في الخارج دورا حيويا في اقتصادها ، بتحديد أهداف سابقة لتدفق هذه الموارد ، بل وأدرجتها أيضا ضمن مخصصاتها القطاعية . وبالاضافة الى جهود هذه البلدان لتشجيع زيادة هذه التحويلات ، فانها تحاول الترويج لزيادة ورود الآلات الصناعية والمعامل التي يحضرها المواطنون معهم عند اعادتهم لمدخراتهم من الخارج . ويتبغي ذكر الصندوق الاستئماني الذي أنشأه صندوق النقد الدولي في ١٩٧٦ لتوفير موارد اضافية ميسرة للبلدان النامية التي ترغب في تكييف موازين مدفوعاتها .

٨٤ - وبينما انخفض تدفق الموارد الخارجية عموما ، تقر بعض البلدان مثل شيلي بحدوث تحسن في الاستثمار الأجنبي المباشر في ١٩٧٨ ، وخاصة في قطاع الصناعة للتحويلية . وفي أحد بلدان أمريكا اللاتينية وجهت نسبة بلغت ٦٩ في المائة من اجمالي المبلغ المرخص به للاستثمار الأجنبي الى قطاع الصناعة التحويلية . وفي نفس الوقت ، فان بعض البلدان ليست واثقة من المدى الذي يمكنها به الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في محاولتها تلبية الزيادة المزمعة في قدراتها . وكمثال ، قدر أن اثيوبيا ستحتاج الى استثمارات تجاوز ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لانشاء المشروعات الصناعية التي تشتد الحاجة اليها في السنوات الخمس القادمة . ويقوم هذا البلد بتعبئة الاستثمارات المحلية لتلبية هذه الاحتياجات ، ولكنه يبحث أيضا عن مصادر للتمويل الثنائي والمتعدد الأطراف ، ويلاقي صعوبة في ايجادها .

٨٥ - وقامت بعض البلدان ، في خططها الوطنية الانمائية ، بتحديد هدف يستحق الثناء وهو تمويل تنميتها من الموارد المحلية بالكامل . ففي غواتيمالا ، كان النظام المصرفي الوطني ، بحلول سنة ١٩٧٦ ، قد ساهم بنسبة ٣١ في المائة من متطلباتها من الموارد المالية المحلية ، وفي السنة ذاتها أيضا زادت نسبة تمويل القطاع الصناعي عن نسبة الزيادة في التمويل بصفة عامة . وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة بعض البلدان جزئيا أو كليا ، تبعا لوضع كل حالة على حدة . ففي بعض الحالات توفر الجهة القائمة بالامداد ائتمانات ضخمة لشراء الآلات والمعدات والمواد الخام والمنتوجات الوسيطة . وقد شرعت غيانا ، التي تحتاج الى أن توفر من الخارج ٢ر٥٨ في المائة من اجمالي الاستثمارات المتطلبة لمشروعاتها الصناعية المقترحة ، في برنامج نشط لترويج الاستثمار الأجنبي وتقرر ساحل العاج أنها ينبغي أن تحصل على ٥٠ في المائة من الاستثمارات في القطاع الصناعي الخاص و ٧٥ في المائة من استثمارات القطاع العام من

مصادر أجنبية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . وفي حالة كينيا ، تصل نسبة المطلوب لنفس هذه الاستثمارات الى ٦٠ في المائة من اجمالي الاستثمارات المقترحة للصناعة .

تنمية التكنولوجيا الصناعية

٨٦ - طلب اليونيدو الى الحكومات والمنظمات الدولية المعنية أن تحيطها علما بالتقدم الذي حققته فيما يتعلق بالمدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وموقف التعاون الدولي في البحوث التكنولوجية ، وتدفق المعلومات التكنولوجية .

٨٧ - وقد سبق عرض وجهات نظر البلدان النامية فيما يتعلق باحتياجاتها ومشاكلها المرتبطة بالحصول على التكنولوجيا الصناعية وتنميتها . كما أعرب باستفاضة عن وجهات النظر فيما يتعلق بهذا الموضوع في مناسبات دولية عديدة . ورغم الرغبة العالمية في تصحيح الموقف ، فقد كان التقدم بطيئا لغلة المجهود المبذول ، وقد أقرت كافة بلدان الشمال والجنوب تقريبا قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د - إ - ٧) المؤدي الى قرار الأونكتاد ٨٩ (د - ٤) ، وأمكن التوصل الى توافق آراء بشأن أجهزة المتابعة لتقييد مدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا . ولئن اختلفت وجهات نظر البلدان فيما يتعلق بدرجة التشديد على الجوانب المختلفة للمدونة المقترحة ، وطبيعتها ، وسلطتها ونطاقها ، فلا يكاد يوجد بلد واحد في الوقت الحاضر لا يدرك الحاجة الملحة لمثل هذه المدونة السلوكية . ويشعر بعض البلدان المتقدمة بوجوب قيام المدونة على مبدأ التطبيق الطوعي ، وأن الرصد والتجربة سيؤكدان فعاليتها . واقترح بعضها اجراء مراجعة دورية لفعاليتها وجدواها . أما بالنسبة للمفاوضات الدولية الحكومية بشأن صياغة المدونة ، فقد أعربت كافة البلدان المتقدمة تقريبا عن وجهات نظر تسحم الى حد كبير مع آراء البلدان النامية : لا ينبغي أن يقتصر هدف المفاوضات على زيادة التعاون في مجال نقل التكنولوجيا على المستوى العالمي ، وانما ينبغي عليها أيضا أن تحدد وتعرف المعايير الواجبة التطبيق على هذا النقل . وهي تأمل أن يؤدي الفهم الدولي للاطار القانوني الى توفير تدفق أيسر للتكنولوجيا بين الشمال والجنوب على الأجل الطويل ، وكذلك الى توفير حد أدنى من الحماية لمشتري التكنولوجيا . ويلقى هذا المنهج المتجه للحماية القبول في الشمال والجنوب . وتصر بعض البلدان على وجوب أن تكون مدونة قواعد السلوك الزامية الطابع ، وتشعر بأن ذلك وحده سيمثل وسيلة تصحيح بعض نواحي الاعتساف في مجال نقل التكنولوجيا . وتشعر هذه البلدان أن هذه الالزامية هي الوسيلة الوحيدة لتأمين مصالح كافة الأطراف المعنية .

٨٨ - وتعرب بعض البلدان عن الحاجة الملحة لاتخاذ اجراءات للرقابة على أنشطة

الشركات المتعددة الجنسية في مجال التكنولوجيا ، ولمنع نزوح الأدمغة . وهي لا تنادي بنقل كل أشكال التكنولوجيا الى البلدان النامية . وتقرر جمهورية ألمانيا الديمقراطية انها تختار التكنولوجيا الملائمة لامكانيات ورغبات البلدان المتلقية . وتؤكد أن هذا المبدأ ينطبق أيضا على الاختيار بين الوحدات الحديثة للانتاج المتكامل والصناعات الصغيرة . وتؤكد الحكومة الايطالية استعدادها لتوفير تدفق من المعلومات التكنولوجية ذات الصلة الى البلدان النامية ، ولكنها تشعر أن هذا التدفق لا ينتظر أن يكون منتظما لتقديمها بناء على طلب من الأطراف المعنية ، بينما يجب أن تتناسب طريقة ومحتوى المعلومات من بلد الى بلد ومن حالة الى أخرى . وأشارت السويد الى أنها وفرت ، في الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ، ما يناهز ١٨ موضوعا للبحوث في مجال الصناعة في ستة بلدان من جنوب شرق آسيا . وقامت عدة بلدان متقدمة بتعزيز التعاون في مجال البحوث الصناعية في المعاهد المحلية والأجنبية ، وقامت بتجميع القدرات المحلية للبلدان النامية في مجال البحوث . ولدى هولندا عدة موضوعات مماثلة . وتقوم منظمتها المسماة (المؤسسة الهالندية للتنمية التقنية في البلدان النامية) بالعمل كوسيط بين معاهد البحوث في البلدان النامية والجامعات التقنية في هولندا لنشر المعرفة . وتعلق على برنامج نقل التكنولوجيا الذي أعدته هولندا أن يكون منحها الى التعليم ، مع دعمه بالتدريب العملي على المستويات الابتدائية . وقد أنشأت هولندا ، في ١٩٧٧ ، مجلسا استشاريا للبحوث العلمية في مجال مشاكل التنمية (RAWOO) بغية حفز التعاون بين هولندا والبلدان النامية في مجال البحوث الانمائية . وتقرر الصين أنها قبلت حتى الآن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ متدرب مما يزيد على ٢٠ بلدا ، وقد حصلوا في الصين على مهارات مهنية مختلفة وهم يقومون من خلالها بالمساهمة في تطوير التكنولوجيا في أوطانهم .

٨٩ - ومن المبادرات التي قامت بها بعض البلدان المتقدمة مؤخرا ما يلي : (أ) منذ عام ١٩٧٦ ، وضعت ترتيبات بين وزارات مختلفة في جمهورية ألمانيا الاتحادية بغية توجيه الامكانيات الحكومية في البحث الانمائي صوب تلبية احتياجات البلدان النامية ، وخاصة فيما يتعلق بقطاعات شعوبها الأكثر عوزا [١٦] ، (ب) تعتقد المملكة المتحدة أن البلدان النامية ينبغي أن تتلقى أكبر قدر ممكن من المعلومات قبل أن تصل الى

---

(١٦) انظر المرفق الخامس لمعلومات ملخصة وفرتها البلدان المتقدمة فيما يتعلق ببرامج التنمية والبحوث في البلدان المتقدمة والموجهة خصيصا الى البلدان النامية وتسهيلات المعلومات التكنولوجية (العمود ٤) .

قرار فيما يتعلق باحتياجاتها الصناعية والتكنولوجية . وقد قامت بتدعيم الأعمال الرامية الى انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية بواسطة اليونيدو ، وهي ستدرس نتائج المخطط النموذجي ، الذي يغطي أربعة قطاعات : الحديد والصلب ،والمخصبات والصناعات الزراعية ، والآلات الزراعية . (ح) في عام ١٩٧٧ ، شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ " برنامج التكنولوجيا المناسبة " للعمل على تغطية احتياجات القطاع الخاص في البلدان النامية من التكنولوجيا .

٩٠ - وخلال السنوات القلائل الأخيرة ، أنجز قدر كبير من الأعمال في هذا المجال على المستويات القطرية ، والاقليمية والعالمية ، وقامت اليونيدو وغيرها من المنظمات الدولية بدعمها الفعلي (١٧). وقد أنشئ مركز اقليمي لنقل التكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في بنغالور بالهند . وبالاضافة الى هذا ، أنشئت شبكة اقليمية للآلات الزراعية في هذا الاقليم لتنظيم وتنسيق الأنشطة المستمرة في البحوث والتنمية ضمن اطار معاهد البحوث الوطنية المتخصصة القائمة . وفي ١٩٧٥ ، صادق المؤتمر الثالث لوزراء الصناعة في افريقيا على اقتراح بانشاء مركز اقليمي لنقل وتكييف وتنمية التكنولوجيا بما يتفق واعلان وخطة عمل ليما . ويضاف الى هذا قيام اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالاعداد لانشاء مركز افريقي اقليمي للتصميم والانتاج الصناعي ، وكذلك معهد افريقي للدراسات العليا في التدريب التقني والتكنولوجيا . كما درست احتمالات التعليم غير الرسمي في مجال التنمية الصناعية وانشاء جمعيات وطنية ودون اقليمية للاستشارات والتعاقدات المحلية . وكذلك تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالتنسيق مع مصرف التنمية الأمريكي في مجال الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتنمية التكنولوجية في أمريكا اللاتينية . وداخل اليونيدو ، فان مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية (INTIB) هو من الخدمات التي تكرس جهودها لمساعدة البلدان النامية على اختيار التكنولوجيا المناسبة (١٨) . وهو جزء من شبكة أكبر لتبادل المعارف التكنولوجية . ويقوم مكتب الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا

---

(١٧) على المستوى العالمي ، قدمت حكومة هولندا واليونيدو وغيرهما الدعم للرابطة العالمية لمنظمات البحوث الصناعية والتكنولوجية (WAITRO) التي تهدف الى تشجيع البحوث الصناعية بتوفير اتصالات بين المعاهد الأعضاء في البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية ، ومن خلال ترتيب برامج تدريبية .

(١٨) انظر الوثيقة ID/B/226 : مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية - تحليل المشروع النموذجي .

بالأعمال التحضيرية اللازمة لانشاء هذه الشبكة . وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة من خلال برنامجها UNISIST بمساعدة البلدان النامية على انشاء بنيتها الأساسية للمعلومات . كما قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بانشاء شبكات اقليمية للتطوير ، والبحوث ، والتدريب ونقل التكنولوجيا في مجال تنمية الصناعات الزراعية . وتقوم أجهزة أخرى في الأمم المتحدة ، مثل مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، باجراء عمليات مسح في مجال الطاقة وتقييم المصادر وتنميتها . وتقوم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بمراجعة طريقة عمل المخترعات المسجلة والجوانب المتعلقة بها . وقد اختارت أربعة قطاعات رئيسية على أنها قطاعات محور الأولوية وتأمل أن تسفر جهودها عن ايجاد مناخ ملائم للابتكار في البلدان النامية . وفيما يتعلق باعادة النظر في اتفاقية باريس للملكية الصناعية ، تقرر المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن اللجنة الدولية الحكومية المكلفة بدراسة الموضوع قد انتهت تقريبا من الجزء الأكبر من أعمالها التحضيرية .

٩١ - وتذكر بعض البلدان المتقدمة أنها بدأت خدمات للبحث ضمن اطار منظمة الملكية الفكرية للحصول على التكنولوجيا في الجنوب . وقد أنشيء مركز دولي لتوثيق البراءات (INPADOC) في النمسا . وتنشط الدانمارك في هذا المجال من خلال صندوقها لتصنيع البلدان النامية . وكل البلدان المتقدمة تقريبا تحبذ جعل عملية جمع المعلومات وظيفة تأسيسية ذات طابع مشابه . ورغم هذا فكل هذه الجهود ، اذا قورنت بحجم الاحتياجات العالمية وعلى ضوء الثغرة الواسعة في مجال التكنولوجيا الصناعية بالبلدان النامية ، لا يمكن أن تفي بالاحتياجات . واذا كان المطلوب تكوين فكرة عامة عن حالة التنمية التكنولوجية في الجنوب ، فلا بد من النظر في الجهود الدولية المبذولة مع الاجراءات الوطنية ، وما اذا كانت هذه الجهود متناسبة وأهداف التنمية الصناعية المحددة في اعلان وخطة عمل ليما بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

التجارة الدولية

٩٢ - على صعيد موضوع التجارة الدولية ، كانت الأسئلة الموجهة الى البلدان النامية تتصل بأسعار التصدير ومعدلات التبادل التجاري ، واجراءات الرقابة على التسويق والتجارة ، وقدرة منتجي المواد الخام على التفاوض التجاري ، والتوسع والتنويع في الصادرات ، وتقليل وازالة الحواجز التجارية .

٩٣ - وفي مجال التجارة الدولية ، فان الهدف الأساسي لاعلان وخطة عمل ليما هو التوسع والتنويع في الصادرات المصنعة من البلدان النامية . والاعلان يحث البلدان المتقدمة

على ازاله الحواجز الجمركية وغير الجمركية وغيرها من القيود على التجاره ، ويقترح اجراءات عديده أخرى لتحصل مصنوعات وسبه مصنوعات البلدان النامية على الوصول التفضيلي الى الأسواق الدوليه .

٩٤ - ويمكن ملاحظة بعض الاتجاهات المحدده من اتجاهات البلدان النامية فيما يتعلق بكمية السلع المصنوعة التي يستطيع هذه البلدان أن تصدرها في الوقت الحالي والمستقبل الى البلدان المتقدمة ، رغم عدم امكان تحديدها رقميا . ويتطبق نفس التحفظ على مدى استطاعة البلدان المتقدمة أن تستوعب واردات البلدان النامية حاضرا ومستقبلا .ويبدو أن بعض البلدان المتقدمة قد اتخذت خطوات ايجابية لاتباع الارشادات التوجيهية المحددة في اعلان وخطة عمل ليما فيما يتعلق بالتجارة الدولية . غير أن أغلب هذه الجهود كانت حالات منعزلة ، كما كانت عالميتها العظمى ذات طابع تشائي .

٩٥ - وبينما انصب اعلان وخطة عمل ليما بالدرجة الأولى على تصدير المصنوعات من البلدان النامية ، تكمن جذور المشاكل القصيرة الأجل في تقلب أسعار تصدير المواد الخام والمنتوجات الأولية وعدم استقرار الطلب عليها . فالبلدان النامية تتعرض الى صعوط كبيره لدرجة تدفعها للبحث في أغلب الأحيان عن مشترين لموادها الخام في الأسواق الدولية . وتقوم اقتصادات الكثير من هذه البلدان على محصول واحد أو سلعة أساسية واحدة : فهي تعاني الأمرّين على يد البشر ويد الطبيعة على حد سواء . وفي كل موقف سيء (كتقلبات الأسعار أو التغيرات غير العادية في المناخ أو الفوضى الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية) تكون هذه البلدان على الدوام أول وأكبر الضحايا . وتتنوع مواردها الطبيعية بدرجة كبيرة . وفي ظل طروف طبيعية ، فالمفروض أن تكون هذه المنتوجات مصدر قوة للبلدان المنتجة ، ولكنها مصدر قلقها المستمر في أغلب الأحوال. وحتى عندما يتسنى لها أن تحقق تحسنا في أداء التصدير ، تكون قد ازدادت كميات وتكلفة المستوردات اللازمة ، بمعدلات أعلى عالميا ، مما ينجم عنه تكوين ثغرة تتزايد باستمرار في مواريثها التجاريه . وقد أوردت أغلب البلدان في تقاريرها أرقاما فلكية عن عجز الميزان التجاري رغم تحقيقها زيادة ملموسة في الصادرات - وخاصة المصنوعات . وبالاضافة الى قلق البلدان النامية بشأن العجز في موازين مدفوعاتها ، فاقتصاداتها دائمة التعرض للارهاق بسبب عدم استقرار الأسواق وتلاعب دوائر التجارة الدولية المزمن في الأسعار . وتلجأ حكومات كثيرة الى تقديم ما يعتبر مساعدات كبيرة للمصدرين لدفع صادراتها أو لزيادة التجاره في سلعها الأساسية الهامة التي قدلاتحصل على أسعار معقولة في الأسواق الدولية .

٩٦ - وتكثر الحالات التي لا تقوم فيها فعلا تجارة فيما بين بلدان الجنوب أو التي لا تكون فيها هذه التجارة على المستوى اللازم . وتقوم المؤسسات التجارية الحكومية

في بلدان عديدة بالرقابة على تجارة سلع أساسية معينة ذات أهمية حيوية لاقتصاد هذه البلدان ، وكذلك بمراقبة الآثار السياسية المترتبة على التجارة الدولية . ففي أفغانستان مثلا يشكل التسويق مشكلة تعوق أنشطة التصدير باستمرار . وتذكر الحكومة أنها اضطرت الى دخول قطاع التجارة لتوفر الحماية للمصدرين ، خاصة فيما يتعلق بمنتوجات هامة مثل القطن والجلود . كما دخلت حكومات بلدان أخرى عديدة في قطاع التجارة بغية تأمين أسعار منصفة للمنتجين أو مواجهة حالات عدم التوازن في المجال التجاري .

٩٧ - وفي أغلب الأحيان تكون تجارة المصنوعات متوقفة على مصالح رجال الأعمال والأسواق ، وفي عدد من البلدان تدعمها جهود ترويجية للأجهزة الرسمية . ففي البرازيل مثلا تقوم أنشطة التصدير على أجهزة مؤسسية تهدف لترويد صاحب العمل المحلي بالوسائل اللازمة لتوصيل منتوجاته بطريقة فعّالة الى الأسواق الدولية . أما أنشطة التسويق ، بأوسع معانيه ، فتقوم بها أساسا أقسام ترويج التجارة في البعثات الدبلوماسية البرازيلية . وقد تزايد اهتمام البلدان مؤخرا بمراقبة الجودة وبالقواعد الأخلاقية للتجارة .وحددت عدة بلدان المعايير لمصنوعاتها وسلعها الأساسية وفرضت عليها أنظمة تدريج وتصنيف اجبارية . وبغية تأمين عدم دخول المصدرين في منافسة غير شريفة باللجوء الى تخفيض الأسعار بما يؤدي الى تصدير سلع أقل من المستوى المعياري ، فقد قامت الحكومات بفرض حد أدنى لأسعار التصدير . ونشطت فنزويلا خاصة في انشاء مجلس جمعيات البلدان المصدرة للمواد الخام . وطبقا لتقريرها ، فانها شجعت اتخاذ اجراءات تهدف الى حماية أسعار المواد الخام وعملت على تدعيم وتقوية الأجهزة القائمة ، وهي نتيجة طبيعية لسياستها الخارجية . كما أنها تؤيد البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الذي أنشيء ليحقق ، ضمن جملة أمور ، " تحسين أنظمة التسويق ، والتوزيع والنقل فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية من السلع الأساسية ، بما فيها زيادة اشتراكها في هذه الأنشطة وعائداتها منها " .

٩٨ - ورغم هذا ، فحيث طبق التصنيع بنشاط وافر ، اتبعت سياسة تتطلع الى الخارج وتتجه الى التصدير . وتذكر جمهورية كوريا أن صادراتها من المصنوعات زادت بنسبة ٤٢ في المائة من حيث القيمة وبنسبة ٣٦ في المائة من حيث الحجم ، سنويا ،في الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٧٧ ، وهي زيادة تتجاوز كثيرا الزيادة في الواردات لنفس الفترة حيث كانت نسبتها ٢٧ في المائة من حيث القيمة و ٢١ في المائة من حيث الحجم . وارتفعت حصة المصنوعات في الصادرات الاجمالية من ٣٥ في المائة سنة ١٩٦١ الى ٨٧ في المائة سنة ١٩٧٧ .

٩٩ - وقد بذلت بعض الجهود من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحسين التجارة مع البلدان النامية ضمن اطار سياسة مشتركة للاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وتذكر بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي من أمثلة ذلك ، اتفاقية لومي بين بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي و ٥٥ بلدا منتجا للسلع الأساسية من بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ، ونظام الأفضليات المعمم الذي يطبقه الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على البلدان النامية ، واتفاقات المشاركة بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومالطة ، وقبرص وتركيا ، واتفاق التعاون بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وسبعة بلدان في البحر الأبيض المتوسط ، وهي الأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان ومصر والمغرب . وقد أوضحت عدة بلدان متقدمة أنها لا تطبق نظام الكوتا الجمركية وغيرها من القيود على التجارة مع البلدان النامية ، وقد لاحظت أن حجم تجارتها مع البلدان النامية قد زاد باطراد ، مما عاد بالفائدة على كل من الشمال والجنوب .

١٠٠ - وتغطي التعريفة التفضيلية التي تطبقها هنغاريا حوالي ٦٠٠ من المنتوجات ومجموعات المنتوجات الواردة من البلدان النامية . كما لا تفرض هنغاريا وبلدان أخرى عديدة أي رسوم على الواردات القادمة من أقل البلدان نموا . وكانت المنتوجات الأولية أهم ما استوردته الصين في الماضي من بلدان العالم الثالث . ونتيجة لتصنيع العديد من البلدان النامية في السنوات الأخيرة ، فقد بدأت أيضا في استيراد المنتوجات المصنوعة بالاضافة الى التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة . وتحقق تجارة الصين مع البلدان النامية زيادة مستمرة .

١٠١ - وقد شملت الاجراءات التي اتخذتها اليابان ، لتيسير الاستيراد من البلدان النامية ، تخفيض الرسوم الجمركية قبيل جولة طوكيو للمفاوضات ، والغاء ضوابط الكوتا فيما يتعلق بمنتوجات زراعية معينة ، وتحرير وتبسيط نظام الرقابة على النقد ، وانشاء مؤسسة ترويج الواردات المصنوعة (MIPRO) (١٩) . وتفضل بعض البلدان المتقدمة ، ومنها نيوزيلندا مثلا ، أن تركز على التعاون التجاري داخل اقليمها ، ومع البلدان التي تجاورها مباشرة . ويبدو أن هذا المنهج يتسم بالواقعية عندما توجد في الجوار بلدان متخلفة وحيث يصبح التعاون معها ، طبقا لاعلان وخطة عمل ليما ، تأييدا عمليا لأهدافهما وأغراضهما .

---

(١٩) انظر المرفق الخامس لمعلومات ملخصة عن اجابات البلدان المتقدمة بشأن التدابير المؤسسية للتوسع في استيراد المصنوعات من البلدان النامية (العمودة) .

١٠٢ - وقد أبلغت " العالم " بحدوث بعض التطورات الرئيسية المتعلقة بجولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فتقول أن أحد عشر اتفاقا رئيسيا متعدد الأطراف قد أبرمت بالفعل ، ويؤدي بعضها الى احداث تغييرات هامة في القواعد الأساسية للتجارة الدولية ، " بالاعتراف الصريح الدائم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية " . وطبقا لتقرير العالم ، فهناك اتفاقات أخرى " تفتح المجال لفرص كبرى جديدة لنمو التجارة العالمية بتقليل أو تنظيم الاجراءات غير التعريفية المختلفة التي تعوق أو تعرقل التجارة " . ومن النتائج الرئيسية لجولة طوكيو توفير أساس قانوني لنظام الأفضليات المعمم وذلك بغية اقامة علاقات تجارية تفضيلية بين البلدان النامية ، وتشمل توفير معاملة خاصة لأقل البلدان نموا بين البلدان النامية . ورغم هذا يعترف تقرير العالم بأن التقدم المحرز في مجالات معينة في جولة طوكيو أقل من توقعات البلدان النامية .

١٠٣ - وكما يلاحظ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، يحتاج تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، عند انتهائها ، الى التوثق من مدى تحقيق المفاوضات التجارية للأهداف والأغراض العامة والخاصة للبلدان النامية ودرجة مساهمتها في التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويذكر الأونكتاد أن النتيجة النهائية للمفاوضات فيما يتعلق بالتنازلات التعريفية وغير التعريفية تبدو هزيلة عموما بالنسبة للبلدان النامية ، وخاصة في ضوء اعلان وخطة عمل ليما . كما أن مسائل أساسية كثيرة ذات أهمية لهذه البلدان فيما يخص نظام التجارة الدولي بقيت دون ايجاد حلول .

١٠٤ - وتدعو الحاجة لزيادة التنسيق فيما بين المصالح التجارية الجماعية للبلدان النامية رغم زيادة عدد جمعيات ومجموعات المنتجين ، والمحاولات الدولية لترشيد القواعد الأساسية . وتزيد ضرورة هذا الاجراء فيما يتعلق بعلاقاتها مع الشركات المتعددة الجنسية (٢٠) . كما أبرز اعلان وخطة عمل ليما أيضا الحاجة الى تنظيم أنشطة الشركات متعددة الجنسية والاشراف عليها . وذكرت منظمة العمل الدولي تبأ اقرار اعلان مبادىء ثلاثي الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، يحدد المبادىء الارشادية الاطارية لدمج الشركات المتعددة الجنسية ضمن الاستراتيجيات الانمائية المتجهة نحو توليد العمالة وتلبية الاحتياجات الأساسية .

---

(٢٠) انظر ، على سبيل المثال ، بحث قسطنطين فيتسوس : " التنمية الصناعية العالمية والشركات عبر الوطنية : هدف ليما من منطلق عوامل اقتصادية " ، مجلة الصناعة والتنمية ، العدد ٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيعات 79.II B.2).

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٠٥ - لنكرر أن التعاون الاقتصادي الحالي بين البلدان النامية ليس على القدر الذي ينبغي له من التكثيف . ذلك أن هناك شذوذا اقتصاديا متعدد الجوانب : فمن ذلك مثلا أن بعض البلدان لا تتاجر مع جيرانها . ولكن هناك ، من ناحية أخرى ، بعض المشاريع الاقليمية التي يمكن اعتبارها أساسية في ترويج التجارة والتعاون الاقتصادي الاقليمي . ومن الأمثلة التي تستحق الذكر : النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، والاتحاد الكاريبي ، والمجموعة الأندية ، ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا ، والتعاون الاقليمي للتنمية ، والمجتمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا .

١٠٦ - ويمثل نظام التعاون الاقتصادي الذي يعززه اتفاق قرطاجنة في أمريكا اللاتينية منهجا آخر لحل المشاكل الاقتصادية الانمائية المشتركة . وطبقا لهذا الاتفاق، تحصل الدول الموقعة له على مزايا تعريفية خاصة . وتذكر بلدان المجموعة الأندية أيضا أن أهدافها في برامج التنمية القطاعية في قطاعات الهندسة ، والبتروكيماويات، وتشغيل المعادن ، وصناعة السيارات قد اتبعها كل الأعضاء . وشرعت بعض بلدان اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في برامج للتعاون التقني مع الكثير من البلدان في الاقليم وكذلك في افريقيا . ويستحق هذا التعاون عبر القارات اهتماما خاصا .

١٠٧ - وفي آسيا ، فان التعاون الاقليمي بين البلدان الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا واسع حقا ، ويشمل عدة ترتيبات تعاونية ومشاريع في التجارة والاستثمار وتسهيلات الدفع والتنمية الصناعية والتكنولوجيا . والمتوقع أن تزيد التجارة بين بلدان الرابطة بدرجة كبيرة عندما تنفذ الترتيبات التفضيلية التجارية التي تغطي أكثر من ٧٠٠ سلعة مصنوعة تنفيذا كاملا . كما وافقت بلدان الرابطة على اقامة مشاريع صناعية واسعة النطاق بغية الاسراع بالتعاون الصناعي . وتذكر اندونيسيا أيضا أن لديها حوالي ٢٨ من المشاريع في المجالات المختلفة تدين بمصدرها الى التدابير الاقليمية للتعاون طبقا لترتيبات الرابطة .

١٠٨ - ومن الأمثلة الأخرى لاطار تأسيسي مثال " منظمة التعاون الاقليمي للتنمية " التي تشترك في عضويتها ايران وباكستان وتركيا . وتشمل أشكال التعاون المختلفة فيها الاشتراك في أسهم رأس المال بالقطاعين العام والخاص ، وضمانات بالسحب من منتوجات المشاريع المشتركة ، ومجمّعا مشتركا للمواد الخام ، واعتماد معايير موحدة ، وتلبية احتياجات البلدان الأعضاء على أساس تكاملي . على أن الأنشطة المبذولة في هذا المجال تبدو غير كافية اذا قورنت بالفرص التي يتيحها التعاون الاقليمي للبلدان

النامية وتطرأ اليها بمنظور عالمي . وقد اعترفت بلدان كثيرة بهذه الحقيقة في اجاباتها . وعلى سبيل المثال ، نوّهت كينيا بأن الاجتماعات الاستشارية للجنة الاقتصادية لافريقيا تشهد قرارات تحدد بعية تأمين تكامل صناعي أكبر بين البلدان المختلفة ، ولكنها علّقت بأن المقترحات غالبا ما تتسم بطابع طويل الأجل يتطلب عملا شاقا .

١٠٩ - وقد كانت مساهمة البلدان العربية المنتجة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية كبيرة بالفعل . فهي قد أنشأت سوقا عربية مشتركة ، رغم أنها لم تصل بعد الى درجة فعّالية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . كما كانت مساهمة البلدان العربية في المساعدات المالية الممنوحة لأقل البلدان نموا في آسيا كبيرة ومطردة هي الأخرى خلال السنوات الأربع الأخيرة . وبقدر العبء النسبة السنوية على أنها ٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، بينما تقدر العربية السعودية دعمها لأقل البلدان نموا بما نسبته ١٥ في المائة من ميزانيتها السنوية .

١١٠ - وقد حصلت بلدان كثيرة في العالم الثالث على قدرات ومعرفة معقدة في مجال الصناعة التحويلية ، وتستطيع أن تتشاطرها مع غيرها من البلدان النامية . فهي اليوم تقدم مشاريع كاملة التجهيز (تسليم المفتاح) ومصانع كاملة من نوعيات مختلفة . كما تستطيع بيع مصانع الأسمدة والأفران العالية ، ومحطات القوى الحرارية ، والسلع الاستهلاكية والمعمرة ، والخدمات الهندسية والاستشارية ، بل أنها تستطيع أن تعرض المساركة المالية . ومع هذا ، يبدو من ملاحظات البلدان دائما أنه ، بالرغم من ابرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف واقليمية في مجالات التجارة والمشاريع المشتركة والاستثمارات والتعاون التكنولوجي والتدريب وتكوين القدرات الصناعية ، فان هذا كله يظل مقصرا كل التقصير عن التطلعات . والمجال واسع ، وما يزال استغلاله محدودا حتى الآن ، فينبغي ايجاد قنوات جديدة وأساليب ووسائل حفّازة جديدة .

ثالثا - تلخيص واستخلاصات

١١١ - لعل الأمانة ، وقد التزمت بما يفرضه عليها ميثاق اليونيدو من العمل كمرآة تعكس وجهات النظر الرسمية للحكومات بشأن الأفكار " التي تتطلب اتخاذ اجراء " في اعلان وخطة عمل ليما ، تستطيع الآن أن تختتم هذا البحث بعرض نظرة تقييمية موجزة للصورة الاجمالية للحالة السائدة في آحاد الدول .

١١٢ - من الواضح أن الأنماط وخطى التقدم في مجال الصناعة في البلدان النامية تشكل لوحة " سيناريو " عريضة ومتنوعة الصور . فالبلدان النامية كألوان الطيف ، تشكل صفيفة واسعة التنوع من حيث مراحل تنميتها الصناعية . وفي ذات الوقت لا يمكن أن يتحقق النمو الصناعي الا من خلال تفاعل وثيق مع الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة وكذلك مع قطاعات الاقتصاد الأخرى . ورغم هذا ، فان المعلومات التي قدمتها ٩٧ من البلدان تمثل دون ريب صورة لشواغل مشتركة رغم تفاوت درجة الاحساس بها .

١١٣ - ويبدو أن عدم توفر ما يكفي من الموارد القابلة للاستثمار لدعم الوتيرة المرغوبة للنشاط الصناعي عامل رئيسي في الحد من امكانيات النمو . وبصفة عامة ، فان قدرة البلدان النامية على تمويل استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتصنيع ما انفكت في انخفاض . ويزيد من خطورة المشكلة تدهور معدلات التبادل التجاري وازدياد أعباء خدمة الديون : ذلك أن تعبئة الموارد المالية الخارجية والمحلية معا ما تبرح تزداد صعوبة . ومن العوامل الرئيسة المساهمة في ذلك عدم الاستخدام الكامل للقدرات الصناعية بما يؤدي الى تقييد امكانيات التمويل الذاتي في الصناعة .

١١٤ - كما تعيق محدودية الموارد من تنمية مرافق البنى الأساسية ، وخاصة في أقل البلدان نموا . ولهذا آثار كبيرة على التشتيت الاقليمي للصناعة وتكامل القطاعات الصناعية والزراعية . وجدير بالتنويه أن هناك ازديادا في التركيز ، في كثير من البلدان النامية ، على تكامل القطاعين الأولي والثانوي ، وعلى التشتيت الجغرافي للصناعة .

١١٥ - ومن العناصر الموازية في استراتيجية تصنيع البلدان النامية ، الاستخدام الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية . فيبغي مضاعفة التركيز على زيادة مستويات التجهيز المحلي للمواد الخام . ويتطلب مثل هذا المنهج تكيف البلدان المتقدمة ،وكذلك تكيف الشركات المتعددة الجنسية .

١١٦ - ثم ان رفع مستوى المهارات في البلدان النامية شرط مسبق أساسي لتحقيق خطط التصنيع في معظم هذه البلدان . وهناك عدد من المخططات المنفذة بالفعل بينما

يجري تخطيط عدد آخر منها على المستويات الوطنية والاقليمية . ويتساوى مع هذا في الأهمية تنمية مهارات الاضطلاع بالمشاريع وادارتها وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة .

١١٧ - ونظرا لعناصر انعدام اليقين التي لا يمكن تجنبها على المدى الطويل ، فمن الضروري ، مع الحفاظ على الاتجاه العام للتنمية ، السهر على أن تكون أجهزة التخطيط على مرونة كافية للاستجابة للسياسات والخطط الوليدة . ويحتاج الوعي الحالي لأهمية التكنولوجيا أن يترجم الى اجراءات فعلية لانشاء القيفة اللازمة من القدرات على المستوى الوطني . وفي هذا الصدد ، ينبغي زيادة مساهمة البلدان المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية الى حد كبير .

١١٨ - وأفكار البلدان النامية والبلدان المتقدمة لا تتفق بالضرورة باعادة توزيع الصناعة ، فينبغي أن تقوم هناك تبادلية في المصالح بين الطرفين .

١١٩ - والاستخلاصات السابقة استخلاصات عامة . وقد أجري تجميع ودراسة لمعلومات احصائية مفصلة في النشرة الخاصة من " المسح الانمائي الصناعي " (٢١) . كما أجري تحليل دقيق للبيانات على المستويين الوطني والقطاعي ، وهو يؤكد عموما الملاحظات الواردة أعلاه . وكما هو متوقع ، يتطلب تحقيق الهدف المحدد في اعلان وخطة عمل ليما أن تبذل البلدان النامية ، وكذلك المجتمع الدولي بأسره ، جهودا كبيرة ومستمرة . ويغلب على الظن أن محاولة تحقيق معدلات نمو مستمرة ، وديناميكية التصنيع ، ستطرحان بعض المشاكل التي قد تستدعي اجراء تغييرات هيكلية جذرية على الصعيد الدولي ، وكذلك تحولات في اقتصادات ومجتمعات آحاد البلدان . وذلك يبرز الحاجة لمواصلة القيام عن كثب برصد تقدم ومشكلات البلدان النامية وباعادة نظر دورية في الاجراءات التي تتخذها الحكومات والمجتمع الدولي من أجل تحديد الاجراءات الممكنة التي يكون في وسع اليونيدو أن تتخذها لتقديم المساعدة في حينها .

١٢٠ - ومن أجل عمليات الرصد المقبلة ، قد يستحق الأمر النظر في اعداد مجموعة من المؤشرات التي توضح اتجاهات ومدى التقدم المحرز صوب تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما . وربما طبقت هذه المؤشرات على مجالات مثل : معدلات النمو ، وحصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ، وتحقيق الأهداف الاجتماعية ، واستحداث القدرات التكنولوجية .

---

(٢١) الصناعة في العالم منذ ١٩٦٠ ... ، الفصل الثامن .

رابعا - الاجراء المطلوب من المؤتمر

١٢١ - طلب مجلس التنمية الصناعية ، في قراره رقم ٤٥ (د - ٩) المؤرخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، من المدير التنفيذي لليونيدو ، أن يسأل الحكومات والمنظمات الدولية المعنية ، بصفة دورية ، معلومات عن الاجراءات المتخذة والتقدم المحرز صوب تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما ، وأن يقدم تقارير عنها الى المجلس . وقرر المجلس بعد ذلك، بوصفه لجنة دولية حكومية تحضيرية للمؤتمر العام الثالث لليونيدو ، أن يتم تقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزته الحكومات والمنظمات الدولية على طريق تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما ، حتى يتسنى للمؤتمر أن يدرسه . وعملا بالقرار المشار اليه تم اعداد هذا التقرير .

١٢٢ - ولعل المؤتمر يحيط علما بوجهات النظر التي يعرضها التقرير والاستخلاصات التي ينتهي اليها والتي تستند الى ما أوردته الحكومات والمنظمات الدولية في ردودها على الاستبيانات التي أرسلها اليونيدو اليها ، وينظر في مسألة مواصلة القيام فيالمستقبل، برصد التقدم المحرز على طريق تحقيق اعلان وخطة عمل ليما . والسؤالان التاليان بهذا الصدد هما من الأسئلة التي يجب أن يبت فيها :

(أ) ماذا ينبغي أن تكون الفترة الفاصلة بين عمليات الرصد ؟ (تقترح الأمانة أن تكون ثلاث سنوات) .

(ب) هل ينبغي أن تدرج في الاستبيانات القادمة مؤشرات التقدم العامة أو المحددة (مثل معدلات النمو المحققة ، وحصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ، ومدى بلوغ الأهداف الاجتماعية ، ومدى استحداث القدرات التكنولوجية ، الخ ....) ؟

- - - - -

المرفق الأول

البلدان المشتركة في عملية الرصد الثانية (١٩٧٨/١٩٧٩)

أرسلت الاستبيانات في ٤ أيار/مايو ١٩٧٨ الى ١٥١ بلدا : (١١٧ ساعده ، و ٣٤ منفرده)

بلغ عدد الاجابات المستلمة خلال المهلة المحددة (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨) ١٠ بلدان : (١٠ ساعده ، وصفر منفرده)

كان اجمالي الاجابات المستلمة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، ٩٧ بلدا : (٧٢ ساعده ، و ٢٥ منفرده)

الاجابات الواردة حتى				الاجابات الواردة حتى		
١١/٣٠ ١٩٧٨	٣/٣١ ١٩٧٩	٦/٣٠ ١٩٧٩		١١/٣٠ ١٩٧٨	٣/٣١ ١٩٧٩	٦/٣٠ ١٩٧٩
			اثيوبيا		×	×
×			الأردن		×	
		×	اسبانيا		×	
	×		أفغانستان	×		
	×		اكوادور		×	
		×	المانيا (جمهورية - الاتحادية)			×
	×		الامارات العربية المتحدة		×	
	×		اندونيسيا		×	
	×		اوروغواي			×
	×		ايسلندا			×
		×	ايطاليا		×	
	×		بابوا غينيا الجديدة		×	
×			باراغواي			×
	×		باكستان			×
×			البرازيل		×	
	×		بلجيكا	×		
	×		بلغاريا	×		
		×	بنغلاديش			×
	×		بنما			×
	×		بوتسوانا		×	
	×		بوروندي			×
	×		بوليفيا		×	
		×	بيرو		×	
	×		تايلند		×	
		×	تركيا		×	
	×		تشيكوسلوفاكيا		×	
	×		توغو		×	
×			تونس			×
×			جامايكا			×
	×		الجماهيرية العربية الليبية		×	
	×		جمهورية افريقيا الوسطى		×	
	×		جمهورية اوكرانيا الاشتراكية		×	
	×		جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية			×
	×		جمهورية تنزانيا المتحدة			×
		×	الجمهورية الديمقراطية الألمانية		×	
	×		الجمهورية العربية السورية		×	
×			جمهورية الكاميرون المتحدة		×	
	×		جمهورية كوريا		×	
	×		الدانمرك		×	
×			رواندا		×	
	×		رومانيا		×	
	×		زائير		×	
		×	ساحل العاج		×	
	×		سري لانكا		×	
	×		السلفادور		×	
	×		سنغافورة		×	
	×		سوازيلند		×	
	×		السودان			×
					×	

الاجابات الواردة حتى			
١١/٣٠ ١٩٧٨	٣/٣١ ١٩٧٩	٦/٣٠ ١٩٧٩	
	×		السويد
	×		سويسرا
	×		سيراليون
×			شيلي
	×		الصومال
		×	الصين
	×		العراق
	×		عمان
		×	غامبيا
		×	غانا
	×		غواتيمالا
	×		غيانا
		×	فرنسا
		×	فنزويلا
	×		فنلندا
×			قبرص
×			قبرص
		×	كندا
		×	كوبا
	×		كولومبيا
		×	الكويت
	×		كينيا
	×		ليسوتو
	×		مالطة
		×	مالي
	×		ماليزيا
	×		مدغشقر
×			المغرب
×			المكسيك
	×		ملاوي
	×		ملديف
	×		المملكة العربية السعودية
		×	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية
		×	منغوليا
	×		موريتانيا
	×		موريشيوس
	×		النرويج
	×		النمسا
	×		النيجر
	×		نيجيريا
	×		نيوزيلندا
	×		الهند
	×		هندوراس
	×		هنغاريا
	×		هولندا
	×		الولايات المتحدة الأمريكية
	×		اليابان
		×	اليمن
	×		يوغوسلافيا

المرفق الثاني

أهداف النمو الصناعي والرمز الرئيسية للصناعات التحويلية المدرجة في خطط التنمية الحالية للبلدان الناميه المجيبه على الاستبيان

البلد (٧٢ بلدا ردّت على الاستبيان)	مده الخطه الحاليه	هدف النمو للقطاع الصناعي (بالمائه)	الرمز الرئيسيه للصناعات التحويليه المدرجه في الخطه									
			صناعة أخرى (ISIC 39)	صناعات المعدات والمركبات وأجزاؤها (ISIC 38)	صناعة الأخشاب والمصنوعات الخشبيه بما فيها الأثاث (ISIC 33)	صناعة الورق والمصنوعات الورقيه ، والطباعه والنشر (ISIC 34)	صناعة المعادن الأساسيه ومنتوجات الكيماويه والبترول والمعدن ومنتوجات الفحم والبلاستيك (ISIC 35)	صناعة المصنوعات من المعادن غير المعدنيه ، باستثناء منتوجات النفط والفحم (ISIC 36)	صناعات المعدنيه الأساسيه (ISIC 37)	صناعة المصنوعات المعدنيه المصقوله والآلات والمعدات (ISIC 38)	الصناعات الأساسيه الأخرى (ISIC 39)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
اثيوبيا											
الأردن	١٩٧٦ – ١٩٨٠	٢٦ر٢	×				×	×	×		
أفغانستان	١٩٧٩ – ١٩٨٤		×	×			×	×			
اكوادور	(١٩٧٨)	١٢ر٩					×		×	×	
الامارات العربية المتحدة							×				
اندونيسيا	١٩٧٩ – ١٩٨٤	١١ر٠	×	×		×	×	×	×		
اوروغواي	١٩٧٨ – ١٩٨١	٧ر٧									
بابوا غينيا الجديدة		٣ر١	×		×						
باراغواي	١٩٧٧ – ١٩٨١		×	×	×		×	×			
باكستان	١٩٧٨ – ١٩٨١	١٠ر٠	×	×		×	×	×	×	×	
البرازيل	١٩٧٥ – ١٩٧٩					×	×	×	×	×	
بنغلاديش	١٩٧٩ – ١٩٨٣	٧ر٣					×		×		
بنما	١٩٧٦ – ١٩٨٠		×	×	×	×	×	×	×	×	
بوتسوانا	١٩٧٦ – ١٩٨١	١٣ر٢									
بوروندي	١٩٧٨ – ١٩٨٢	٣٤ر٧	×	×				×		×	
بوليفيا	١٩٧٦ – ١٩٨٠	٩ر٨					×		×	×	
بيرو	١٩٧٥ – ١٩٩٠	٧ر٠	×			×	×	×	×	×	
تايلند	١٩٧٧ – ١٩٨١	٩ر٦	×	×		×	×	×	×	×	
تركيا	١٩٧٩ – ١٩٨٣	١١ر٧					×		×	×	
توغو	١٩٧٦ – ١٩٨٠	٩ر٦	×		×		×	×	×	×	
تونس	١٩٧٧ – ١٩٨١	١٣ر٣	×	×			×	×	×	×	
جامايكا											
الجماهيريه العربيه الليبيه	١٩٧٦ – ١٩٨٠	٢٠ر٨	×				×	×	×	×	
جمهوريه افريقيا الوسطى	٥ سنوات		×						×		
جمهوريه تنزانيا المتحده	١٩٦٤ – ١٩٨١	٩ر٣	×	×	×	×	×	×	×		×
الجمهوريه العربيه السوريه											
جمهورية الكاميرون المتحده	١٩٧٦ – ١٩٨١										

المرفق الثاني (تابع)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
جمهورية كوريا	١٩٧٧ - ١٩٨١			×			×	×	×	×	
رواندا	١٩٧٧ - ١٩٨١	٧ر١	×	×	×	×	×	×		×	
رومانيا	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١١ر٥	×	×			×	×	×	×	
زائير	١٩٧٩ - ١٩٨١		×		×		×	×	×	×	
ساحل العاج	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٣ر٠	×	×	×	×	×	×		×	
سري لانكا	١٩٧٩ - ١٩٨٣	٨ر٠				×	×	×			
السلفادور	١٩٧٨ - ١٩٨٢	٩ر٩					×	×	×	×	
سنغافورة							×			×	
سوازيلند	١٩٧٨ - ١٩٨٣										
السودان	١٩٧٧ - ١٩٨٣	٩ر٥	×	×							
سيراليون	١٩٧٤ - ١٩٧٩	١٥ر٥	×	×	×		×	×		×	
سيلس	٦ سنوات										
الصومال	١٩٧٩ - ١٩٨١		×	×			×	×			
العراق	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٧ر٨					×		×	×	
عمان	١٩٧٦ - ١٩٨٠		×				×	×	×		
غامبيا	١٩٧٥ - ١٩٨٠	٤ر٥									
غانا	١٩٧٥ - ١٩٨٠	٧ر٥						×	×		
غواتيمالا	١٩٧٥-١٩٧٩-١٩٨٢	١٠ر٨	×	×	×			×		×	
غانا	١٩٧٨ - ١٩٨١		×		×			×	×	×	
فنزويلا	١٩٧٦ - ١٩٨٠		×	×			×		×	×	
فيجي	١٩٧٦ - ١٩٨٠	٧ر٨	×	×	×			×			×
فنزص	١٩٧٩ - ١٩٨١	١١ر٠	×	×		×	×	×		×	
كوبا	١٩٧٦ - ١٩٨٠										
	١٩٨١ - ١٩٨٥		×	×	×	×	×	×	×	×	×
كولومبيا	١٩٧٩ - ١٩٨٢										
الكويت	١٩٧٦ - ١٩٨١	١٥ر٠									
كينيا	١٩٧٩ - ١٩٨٣	٩ر٠									
ليسوتو	١٩٧٦ - ١٩٨٠		×	×				×	×		
مالطه	١٩٧٣ - ١٩٨٠									×	
مالي	١٩٧٤ - ١٩٧٨		×	×				×			
ماليزيا	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٢ر٠	×	×	×	×	×	×	×	×	
مدغشقر											
المغرب	١٩٧٨ - ١٩٨٠		×	×		×	×	×		×	
المكسيك										×	
ملاوي			×	×		×					
ملديف											
المملكة العربية السعودية	١٩٧٥ - ١٩٨٠	١٠ر٠					×	×	×		
منغوليا	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٠ر٥	×	×	×		×	×			
موريتانيا	١٩٧٦ - ١٩٨٠		×	×							
موريشيوس	١٩٧٥ - ١٩٨٠		×								
النيجر	١٩٧٦ - ١٩٧٨		×	×							
نيجيريا	١٩٧٥ - ١٩٨٠	٢٨ر٢	×	×			×	×	×		
الهند	١٩٧٨ - ١٩٨٣	٧ر٠	×	×		×	×	×	×	×	×
هندوراس	١٩٧٩ - ١٩٨٣	١٠ر٩				×	×	×	×	×	
اليمن	١٩٧٥ - ١٩٨١	٦ر٤									
يوغوسلافيا	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٠ر٠	×				×	×	×	×	

المصدر : ردود الحكومات على استمارات عملية الرصد .

ملاحظة : الفراغ في العمود الثاني يعني أن الرد لم يتضمن ذكر تاريخ محدد .

المرفق الثالث

مقارنة بين نمو الناتج القومي الاجمالي وتغيّر حجم المساعدة الانمائية الرسمية ، ١٩٦٠ - ١٩٧٧

(بالمائة)

	الناتج القومي الاجمالي	المساعدة الانمائية الرسمية
استراليا	٤ر٣	+ ٠ر٠٨
ألمانيا	٤ر٢	- ٠ر٠٤
ايطاليا	٤ر٤	- ٠ر١٢
بلجيكا	٤ر٣	- ٠ر٤٢
الدانمرك	٣ر٨	+ ٠ر٥١
السويد	٣ر٦	+ ٠ر٩٤
سويسرا	٣ر٢	+ ٠ر١٥
فرنسا	٥ر٠	- ٠ر٧٥
فنلندا (أ)	٤ر٥	+ ٠ر١٠
كندا	٤ر٨	+ ٠ر٣٢
المملكة المتحدة	٢ر٠	- ٠ر١٨
النرويج	٤ر٨	+ ٠ر٧١
النمسا	٤ر٦	+ ٠ر٢٤
نيوزيلندا (ب)	٣ر٢	+ ٠ر١٨
هولندا	٤ر٧	+ ٠ر٥٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٣ر٣	- ٠ر٣١
اليابان	٨ر٩	- ٠ر٠٣
اجمالي المساعدة الانمائية	٤ر٢	- ٠ر٢٠

المصدر : Data taken from Development Co-operation, 1978 Review (Paris, OECD, 1978), P. 133 .

ملاحظة : معامل الارتباط بين مجموعتي المتغيرات غير معنوي (٠ر٠٤ -) .

(أ) منذ ١٩٧٠ .

(ب) منذ ١٩٦٦ .

المرفق الرابع

صافي المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية والوكالات المتعددة الأطراف

البلدان	متوسط الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨		١٩٧٠		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧	
	ملايين الدولارات	بالمائة من الناتج القومي الاجمالي	ملايين الدولارات	بالمائة من الناتج القومي الاجمالي	ملايين الدولارات	بالمائة من الناتج القومي الاجمالي	ملايين الدولارات	بالمائة من الناتج القومي الاجمالي	ملايين الدولارات	بالمائة من الناتج القومي الاجمالي	ملايين الدولارات	بالمائة من الناتج القومي الاجمالي
استراليا	١٤٨	٠ر٥٧	٢٠٢	٠ر٥٩	٤٣٠	٠ر٥٥	٥٠٧	٠ر٦٠	٣٨٥	٠ر٤٢	٤٢٧	٠ر٤٥
المانيا الاتحادية	٤٩٥	٠ر٣٩	٥٩٩	٠ر٣٢	١ ٤٣٣	٠ر٣٧	١ ٦٨٩	٠ر٤٠	١ ٣٨٤	٠ر٣١	١ ٣٨٦	٠ر٢٧
ايطاليا	١٢٦	٠ر١٨	١٤٧	٠ر١٦	٢١٦	٠ر١٤	١٨٢	٠ر١٠	٢٢٦	٠ر١٣	١٨٦	٠ر١٠
بلجيكا	٨٤	٠ر٤٣	١٢٠	٠ر٤٦	٢٧١	٠ر٥١	٣٧٨	٠ر٥٩	٣٤٠	٠ر٥١	٣٧١	٠ر٤٦
الدانمرك	٢٥	٠ر٢١	٥٩	٠ر٣٨	١٦٨	٠ر٥٥	٢٠٥	٠ر٥٨	٢١٤	٠ر٥٦	٢٥٨	٠ر٦٠
السويد	٦٣	٠ر٢٦	١١٧	٠ر٥٨	٤٠٢	٠ر٧٢	٥٦٦	٠ر٨٢	٦٠٨	٠ر٨٢	٧٧٩	٠ر٩٩
سويسرا	١٧	٠ر١٠	٣٠	٠ر١٥	٦٨	٠ر١٤	١٠٤	٠ر١٩	١١٢	٠ر١٩	١١٩	٠ر١٤
فرنسا	٨٠٨	٠ر٦٩	٩٧١	٠ر٦٦	١ ٦١٦	٠ر٥٩	٢ ٠٩٣	٠ر٦٢	٢ ١٤٦	٠ر٦٢	٢ ٢٦٧	٠ر٦٠
فنلندا	(٤)	(٠ر٠٥)	٧	٠ر٠٧	٣٨	٠ر١٧	٤٨	٠ر١٨	٥١	٠ر١٨	٤٩	٠ر١٧
كندا	١٨٧	٠ر٣٠	٣٤٦	٠ر٤٢	٧١٣	٠ر٤٣	٣٣٠	٠ر٥٥	٨٨٦	٠ر٤٦	٩٩١	٠ر٥١
المملكة المتحدة	٤٦٢	٠ر٤٣	٤٤٧	٠ر٣٦	٧١٧	٠ر٣٧	٨٦٣	٠ر٣٧	٨٣٥	٠ر٣٨	٩١٤	٠ر٣٧
النرويج	١٨	٠ر٢٢	٣٧	٠ر٣٢	١٣١	٠ر٥٧	١٨٤	٠ر٦٦	٢١٨	٠ر٧٠	٢٩٥	٠ر٨٢
النمسا	١٥	٠ر١٣	١١	٠ر٠٧	٥٩	٠ر١٨	٦٤	٠ر١٧	٤٨	٠ر١٢	١١٨	٠ر٢٤
نيوزيلندا	١٠	٠ر٢٢	١٤	٠ر٢٣	٣٩	٠ر٣١	٦٦	٠ر٥٢	٥٣	٠ر٤١	٥٣	٠ر٣٩
هولندا	١١٠	٠ر٤٣	١٩٦	٠ر٦١	٤٣٦	٠ر٦٣	٦٠٤	٠ر٧٥	٧٢٠	٠ر٨٢	٩٠٠	٠ر٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣ ٣٥٢	٠ر٤١	٣ ٠٤٦	٠ر٣١	٣ ٤٣٧	٠ر٢٤	٤ ٠٠٧	٠ر٢٦	٤ ٣٣٤	٠ر٢٥	٤ ١٥٩	٠ر٢٢
اليابان	٣٤٢	٠ر٢٨	٤٥٨	٠ر٢٣	١٢٦	٠ر٢٥	١ ١٤٨	٠ر٢٣	١ ١٠٥	٠ر٢٠	١ ٤٢٤	٠ر٢١
اجمالي المساعدات الانمائية	٦ ٢٦٦	٠ر٤٠	٦ ٨٠٧	٠ر٣٤	١١ ٣٠٢	٠ر٣٣	١٢ ٥٨٧	٠ر٣٥	١٣ ٦٦٥	٠ر٣٣	١٤ ٦٩٦	٠ر٣١

المصدر : Data taken from Development Co-operation, 1978 Review (Paris, OECD, 1978), P. 191.

المرفق الخامس

ملخص المعلومات الواردة من البلدان المتقدمة بشأن بعض مسائل التعاون الصناعي الدولي

البلد	البرامج الخاصة المتعددة لتشجيع الاستثمارات في البلدان النامية	السياسات المتبعة بشأن تشجيع التكيف في الصناعة، واعادة التوزيع	برامج التعاون الموجهة صوب تطوير تكنولوجيات ملائمة ذات فائدة مباشرة للبلدان النامية	التسهيلات لتوفير وتبادل المعلومات التكنولوجية ذات الصلة بالبلدان النامية، بما في ذلك مصدر للمعلومات الصناعية والتكنولوجية	البرامج المؤسسية المتعددة للتوزيع والتنويع في واردات المنسوجات المصنعة من البلدان النامية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
استراليا			دراسة عن برنامج متكامل للتعاون التكنولوجي بين استراليا والبلدان الأمريكية اللاتينية عن التعليم والتكنولوجيا قام برعايته مركز التعاون الاسترالي الأمريكي.	يجري اعداد مشروع لدعم معلومات مباشرة عن التكنولوجيات التي يستطيع المؤسسات الاساسية القطاعية تقديمها، وذلك كوسيلة لتيسير نقل التكنولوجيا المناسبة.	
جمهورية ألمانيا الاتحادية	الوسائل الرئيسية لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية هي: - ائتمانات تغطية الصادرات من المخاطر (HERMES) لانشاء أو التوسع في الشركات في البلدان النامية؛ - نظام الضمانات الاتحادي ضد المخاطر السياسية التي تهدد الاستثمارات المباشرة الخاصة في الخارج، المتاحة عام ١٩٦٠؛ - اشتراك شركة التنمية الألمانية في استثمارات مباشرة في بلد نام؛ - اتفاقات لحماية وتروويج الاستثمار مع أكثر من ٤٠ بلدا ناميا.	تعتبر الحكومة الى سياستها التنظيمية بشأن تدابير التكيف الهيكلي على أنها من مسؤولية القطاع الخاص بالدرجة الأولى. وتهدف اجراءات الحكومة أساسا لتوفير معلومات أفضل بشأن البيانات الاقتصادية العامة لمساعدة المقاولين على تحديد تدابير التكيف الواجب اتخاذها، وتحديد اثر هيكلية دورية على أساس القطاعات الصناعية لتحقيق هذا الغرض. ويعمل الدعم الحكومي للاستثمار الصناعي الألماني أداة للسياسة الهيكلية.	برامج متعددة منذ عام ١٩٧٦ من الوزارات الاتحادية المعنية لتوجيه الطاقة الحكومية في البحث الاحصائي نحو تلبية احتياجات البلدان النامية، وخاصة احتياجات أكثر قطاعات سكانها فقرا.	تجري اعداد اداة اعلام خاصة على المستوى الاتحادي لاتاحة المعلومات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية. دعمت جمهورية ألمانيا الاتحادية مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية (INTIB). وتجري اطار سائح المرحلة النموذجية للمشروع باهتمام.	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	ساعدت في انشاء أكثر من ٦٠٠ مصنع ووحدة انتاج صناعي كاملة وغيرذلك من المنشآت في البلدان النامية منذ ١٩٥٥.		يتم أغلب نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية على شكل مجمّعات مثل مصنع كامل أو أطقم آلات متكاملة لتسهيلات انتاجية جديدة، وتطوير التكنولوجيات المناسبة في هذا الاطار.	يعالج مركز الجمهورية الديمقراطية الألمانية للمعلومات والوثائق عن العلاقات الاقتصادية الخارجية (ZIDA) تعاون البلاد عن المعلومات النموذجية لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية للبونيدو.	
ايطاليا	لم تقم ايطاليا بأي تدابير لوضع برامج محددة لتشجيع الاستثمارات في البلدان النامية.	أمر مؤجرا قانون لاعادة هيكلة وتحويل الصناعة القائمة على الموارد العامة. وبرامج في تطبيق هذا القانون الظروف التي تؤثر في الصناعة المحلية، والصناعة في البلدان النامية وفي البلدان الأكثر تقدما، بحيث يمكن تحقيق اعادة توزيع الصناعة الايطالية بما يعود بالفائدة على البلدان النامية.	لم تقم ايطاليا بعد بتعريف مثل هذه البرامج، ولكن لدى ايطاليا تكنولوجيات وسيطة تناسب البلدان النامية، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي القائم على الزراعة.	تؤيد ايطاليا انشاء مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية شريطة التعاون اللازم بين مثل هذه المؤسسة والاجراءات التي تتخذها الحكومات على المستوى الوطني.	

المرفق الخامس (تابع)

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
بلجيكا	هيئة الاستثمار البلجيكية ، المنشأة في ١٩٧١/٥/١ في العاصمة من رأس المال للقطاع العام . وقد دفعت حوالي نصف استثماراتها حتى الآن الى البلدان النامية . نظام لضمان الاستثمارات البلجيكية المباشرة في الخارج ضد المخاطر السياسية ، وضع منذ ١٩٧١ . اتفاقات ازدواج ضريبي مع ١٤ من البلدان النامية ، اتفاقات لحماية الاستثمارات مع ٨ بلدان نامية .	السياسة الصناعية " لبيرالية " في بلجيكا ، ولا يمكن ايجاد تدابير مباشرة لنقل القدرات الصناعية الى البلدان النامية .		أنشئ مكتب للتوثيق في بروكسل سنة ١٩٧٦ لترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا الصناعية .	
بلغاريا	تساعد في انشاء القدرات الصناعية في البلدان النامية ، وتجري السداد باسعار المصانع .				عقدت اتفاقيات تجارية طويلة الأجل واتفاقات للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع عدة بلدان نامية تشمل اتفاقات بعضها فرنسي أو ثلاثا كلها ٥ سنوات حسب الامكان والظروف .
تشيكوسلوفاكيا	ساعدت على انشاء حوالي ٦٠ وحدة صناعية في بلدان نامية في اطار تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل . وتشارك تشيكوسلوفاكيا في كثير من الحالات بعض المنشآت التي تصنعها وتدابيها الصناعية دائما .				عقدت اتفاقيات تجارية مع كافة البلدان النامية تقريبا . بالاضافة الى كثير من اتفاقات التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والتقني .
الدانمرك	يوفر الصندوق الدانمركي للبلدان النامية ، المنشأ في ١٩٦٧ ، القروض العامة مشاريع مشتركة في البلدان النامية . وقد جمع الصندوق معلومات من حوالي ١٥٠ شركة دانمركية تهتم بالاسهام في مشاريع مشتركة مع البلدان النامية .	تشجع التكييفات الهيكلية في الصناعة الدانمركية سياسات وتدابير غير تمييزية تزيد من امكانيات وصول منتوجات البلدان النامية الى الأسواق .	موّل الصندوق الدانمركي للبلدان النامية اعداد تقرير عن امكان استخدام التكنولوجيا الدانمركية في البلدان النامية .	يدل اهتمام كبير ، من خلال الصندوق الدانمركي للبلدان النامية أساسا ، لتطوير مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .	
السويد	أنشأت الحكومة صندوق التعاون الصناعي مع البلدان النامية في ١٩٧٨ وذلك بقصد الترويج لانشاء شركات في البلدان النامية بالتعاون مع المؤسسات السويدية .	التكييفات الهيكلية في الصناعة السويدية عملية مستمرة وتوضع التدابير للالتزام بنظام تجاري مفتوح والالتزامات الدولية ذات الصلة . والحكومة مستعدة لمواجهة الزيادة في المنافسة الدولية بسياسة اعادة هيكلية نشطة .	تجرى دراسة استقصائية عامة للبحوث الانمائية في السويد عام ١٩٧٨ ضمن تقرير للوكالة السويدية للتعاون مع البلدان النامية في مجال البحوث .	لا يوجد نظام في الوقت الحالي لتوفير تدفق من المعلومات التكنولوجية ذات الصلة الى البلدان النامية . ولكن الوكالة المنشأة أخيرا ستقوم ، ضمن أمور أخرى ، بتيسير توفير تدفق أفضل للمعلومات بين السويد والبلدان النامية بشأن البحوث التكنولوجية (والبحوث عموما) .	يوفر المساعدة للوصول الى السوق السويدية بواسطة مكتب تروبيح الواردات من البلدان النامية ، المنشأ في ١٩٧٥ . وتبذل جهود خاصة لتيسير واردات المنتوجات التي تساهم في عملية تصنيع البلد المصدر .

المرفق الخامس (تابع)

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
سويسرا	وفرت السلطات السويسرية منذ ١٩٧٠ ضمانات استثمارية ضد المخاطر غير التجارية . وتعتبر دمج مشروع الاستثمار السويسري ضمن خطة تنمية البلد المضيف أحد شروط منح الضمان الاستثماري . وقد ابرمت اتفاقات ثنائية مع ٣٣ بلدا ناميا بغية حماية وترويج الاستثمار السويسري المباشر. وقد أنشئ في زيورخ ، عام ١٩٧٨ ، مكتب لتنمية التعاون الصناعي مع البلدان النامية بمعاونة اليونيدو .	تحلت التعليمات الأخيرة عن أعباء العمالة من التكلفة الهيكلية للصناعة السويسرية ، وخاصة بالنسبة للارتفاع الحاد للفرنك السويسري. وقد تحولت صناعات (مثل المنسوجات) من الاعتماد الكثيف للعمالة الى الاعتماد الكثيف لرأس المال .		أنشئ مؤخرا جمعية ، هي مكتب الاتصال السويسري للتكنولوجيا الموائمة بغية تيسير تطوير تكنولوجيات موائمة . وينظم المكتب شبكة معلومات تشمل كل المؤسسات السويسرية التي لديها معرفة خاصة بمختلف مجالات التكنولوجيا البسيطة الموائمة .	
فرنسا		في ظل النظام الاقتصادي " الليبرالي" فان الاقتصاديين وانهم ، لا السلطات العامة ، هم المسؤولون عن تكييف التركيبات مع الموقف السائد في الأسواق المحلية والدولية . ورغم هذا ، تحور السلطات العامة بعض وسائل الضبط ضمن اطار السياسات الصناعية الوطنية التي تتضمن أهدافا عديدة . وتشمل تنمية الطاقات الانتاجية في البلدان النامية ولا يتبغي تفسير اعادة توزيع الصناعة على أنها تعني التخلي عن قطاعات صناعية كاملة في الاقتصاد الفرنسي، بل تبغي التعين التخصص داخل القطاعات .	تعمل الخطة الفرنسية السابعة (١٩٧٦-١٩٨٠) ، لأول مرة ، برنامج اجراءات عاجلة تتعلق ، على وجه التحديد ، بالتعاون العلمي والتقني مع البلدان النامية، وتكرس " المكتب الخارجي للبحوث العلمية والتقنية " جهوده على وجه الحصر للتعاون مع البلدان النامية .		
فنلندا		بسبب مشكلة الارتفاع النسبي لأجوره ، اتجه المعهد المركزي الفنلندي لابحاث تعميدية صوب اقرار طلبات الاستثمار في الخارج بما يتضمن نقل طاقة انتاجية من فنلندا، ويجري دراسة استقصائية لتكييف الصناعة الفنلندية مع التغيرات في الهيكل الاقتصادي الدولي . ولم تطبق حتى الآن سياسات منسقة متعلقة بالتكييف على المستوى الوطني .			

المرفق الخامس (تابع)

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
كندا	توفر " برنامج التعاون الصناعي " ، المنشأ في ١٩٧٠، الدعم لأنشطة دراسات الجدوى وما قبلها من قبل الشركات الكندية لاقامة أو لتوسيع عمليات في البلدان النامية . وقد وضع البرنامج في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ لتسهيل المساعدة في التعرف على المشاريع والدعم وللتحسس فيهم القطاع الخاص الكندي لغرض التعاون الصناعي وقدرته على الاستجابة لها .	تجرى مساعدة عينية مساعدات للمساعدة في التكيف الهيكلي للصناعة . تهدف بتيسير الاتصال بين شبكة تجارية أقل أحدا بالخصائص في المساعدات .	أنشئ " المركز الكندي الدولي للبحوث الانمائية (IDRC) لترويج البحوث العلمية والتكنولوجية المناسبة للعالم النامي .	تدعم المركز الدولي الكندي ، بين أمور أخرى ، اشراك البلدان النامية في أنظمة المعلومات العالمية النطاق ، بالاضافة الى تنمية الأنظمة الاقليمية . ومن الأنظمة الرئيسية المزودة بالمعلومات لدعم أنشطة مرافق للارشاد الصناعي موجهة بشكل خاص للتحسس احتياجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، مثلا ، من خلال منظمة الشبكة التكنولوجية - آسيا التي تضم ١ مؤسسة في ٩ بلدان نامية .	
المملكة المتحدة	تمنح البلدان النامية اتفاقات تمائية لحمايتها الاستثمار ، واتفاقات الازدواج الضريبي ، ومخططا للتأمين على الاستثمار ، ومخططات لدراسات ما قبل الاستثمار لدعم البحث عن فرص تعلق عليها حكومة البلد النامي المضيف أهمية والتي ربما لم تكن الشركات في المملكة المتحدة لتولا ذلك تسهم بالمشاركة في أسهم رأس مالها أو بمشاريعها أو بالاشتراك في ادارتها .	وضعت الحكومة مجموعة شاملة من السياسات لتيسير التكيف الهيكلي مع التغيرات في ظروف المنافسة العالمية .	تقوم " مجموعة تنمية التكنولوجيا الوسطية " بالعمل، على وجه التحديد ، في هذا المجال ، وتلقى دعما مباشرا من الحكومة لهذا الغرض ، وكمثال ، أنشئ أخيرا قسم داخل هذه المجموعة يسمى " الخدمات الصناعية التكنولوجيا الوسطية " بهدف تعزيز الاتصال مع ارشاد اهتمام المجموعة بالقطاع الصناعي ، ومن المشاريع الأخرى المهيئة بحوث تهدف الى تطوير تكنولوجيات مساعدة البلدان النامية ، معهد المشروعات الاستوائية .	يعمل المؤسسات المذكورتان الى التحسس، ومؤسسات مماثلة ، بنشاط ، في تشجيع تدفق المعلومات عن التكنولوجيا . وقد دعمت المملكة المتحدة أعمال المؤتمر بشأن مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .	
الترويج	عقد اتفاقات تمائية مع بلدان نامية عديدة بشأن حماية الاستثمار الخاص . وقد أنشئ نظام خاص لضمان الاستثمار بشأن الاستثمارات في البلدان النامية تتبع معهد الضمان . ويحتم أن يحصل المستثمر المحتمل على موافقة الوكالة الحكومية للمساعدات" . ويمكن للوكالة أن تساهم في تمويل دراسات ما قبل الاستثمار والجدوى التي تقوم بها شركات خاصة تهدف الى تطوير مشاريع صناعية مع أطراف في البلدان النامية .	تتم حاليا اعادة هيكلة الصناعة بسرعة كبيرة في المملكة المتحدة . وتدرس باستمرار شاملة (يستطيع أن تكون أوسع من البرامج المحددة للتكيف مع المستوردات القادمة من بلدان نامية .	لا توجد حاليا برامج ترويج موجهة على التحديد صوب تنمية تكنولوجيات مناسبة ، ولكن البحوث التي تجريها بشأن لدى البلدان النامية تجرى في نطاق اتفاقات تمائية محلية .		في ١٩٧٧ ، أنشأت الحكومة المكتب الترويجي لاستيراد مستجدات البلدان النامية " ليعمل كوسيط في اقامة اتصالات تجارية بين المصدرين/المنتجين في البلدان النامية والسوق المروجة .

المرفق الخامس (تابع)

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
النمسا	تسهيلات قروض ميسره خاصه للشركات النمسويه التي ترغب في الاستثمار في وحدات انتاجيه في البلدان النامية .	تعمل صناعه النمسا التجاريه المحرره . وكذلك التدابير السياسيه الأخرى . تمنح المزايا المتعلقه بالمنشوره . على الصعيد الدولي، للبلدان النامية بالحصول على حصص هامه من السوق النمسويه للمنسوجات . ولذلك فقد تحولت قطاعات كبرى من الصناعه النمسويه الى خطوط انتاج أخرى و/أو نقلت القدرات الى البلدان النامية . دراسه طويله الأجل تقوم بها معهد في فيينا بشأن القدره التنافسيه لبعض فروع الصناعه النمسويه في اطار النظام الدولي للعمل. وهناك دراسه أخرى تعالج الموضوع من وجهه نظر البلدان النامية .	جهود متعدده من معاهد البحوث وشركات فرديه لتطوير تكنولوجيات تخدم الاحتياجات المحدده للبلدان النامية .	عملا بالاتفاق مع المنظمه العالميه للملكيه الفكريه ، أنشئ المركز الدولي لبحوث البراءات في فيينا . وتدعم النمسا فكره مصرف المعلومات الصناعيه والتكنولوجيه وتحويله من برنامج تعوزه للوصول الى نطاق دائم .	
نيوزيلندا	وضع عام ١٩٧٦ مخطط النمنمه الصناعيه لتحرير المحيط الهادي للصناعه في انشاء مشاريع مشتركه .			ترود نيوزيلندا بمدخلات فنيه لادارة المعلومات الصناعيه القائمه على عقل الكمبيوتر في سنغافوره والتي تخدم بلدان مجاوره .	
هنغاريا	لا تؤيد هنغاريا فكره الاستثمار في الخارج . بل تتعاون مع البلدان النامية في اتفاقات انتاج طويلة الأجل .	التكيف الهيكلي في الصناعه عمليه مستمره . ورغم هذا ، فعلى أساس قرار ١٩٧٧ للجنه المركزيه . وضعت مبادئ توجيهيه تحكم السياسات الاقتصاديه الخارجيه الطويله الأجل وتمنح هيكل الانتاج، وهي تتفق مع المساعي لتيسير مشاركه البلدان النامية بصوره مزايده في الانتاج الصناعي العالمي .	لم تتطور حتى أن تصبح البلاد الأكثر تقدما في العقود الأخيره لا تتطلبت الأساليب التجاريه الا قدرا أدنى من التكيف في كثير من الأحيان ، دون أخذ أي بحوث خاصه لتلبيه احتياجات البلدان النامية .	ترتبط اعداد البلدان النامية بالمعدات الصناعيه دوائما بتزويدها في نفس الوقت بالمعلومات والمعرفه . وتصمم تدفق المعلومات بحيث تمنح الاتفاق مع الموردين صناعه الأجهزه والالكترونيات وصناعه الألومنيوم . وقد تعاون الأخصائيون التجاريون في صناعه فكره مصرف المعلومات الصناعيه والتكنولوجيه .	تقدم أجهزه التجاره التجاريه بعض المساعدات، مثل الأنشطه الترويجيه الخاصه ، تنظم بالاشتراك مع الموردين فيما يتعلق بالمعارض الدوليه لمواد معينه .
هولندا	عرضت الحكومة مؤخرا القاعده المالية للشركه هولندا للتمويل البلدان النامية . ووضعت مخططا لاعاده التأمين لتغطيه الاستثمارات ضد المخاطر السياسيه . ودخلت في اتفاقات تعاون اقتصادي مع ١٩ من البلدان النامية .	اعتمدت الحكومة مذكره عن النمو الاقتصادي كأساس لتقرير السياسه . وهي توفر المساعده المالية للشركات الصناعيه التي لا تمكن لأنشطتها الدوام في هولندا ولكن قد تجد مزايا نسبيه في البلدان النامية .	تعمد حكم التعاون مع البلدان النامية في مجال البحوث الموجهه للتنميه . أنشئ مجلس استشاري للبحوث العلميه بشأن مشاكل التنميه في سنه ١٩٧٧ . وتعمل المؤسسه الهولنديه للتنميه التكنولوجيه بالبلدان النامية كوسط بين البلدان النامية والجامعات الهولنديه لتحديد مجالات البحوث على أساس المشكلات القائمه بالفعل .	تدعم هولندا تعزيز الموردين كمحور تنسيقي مركزي لأغراض التكنولوجيا الصناعيه . وتنشئ تنميه مصرف المعلومات الصناعيه والتكنولوجيه من خلال منح لا مركزي تمكنه من جمع مصادر معلومات محدده .	يوفر المركز الهولندي لترويج واردات البلدان النامية ، دعم خاص في أمور ، الدعم لترتيبات المقاولة من الباطن مع الصناعات في البلدان النامية .

المرفق الخامس (تابع)

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الولايات المتحدة الأمريكية	تشجع الولايات المتحدة الأمريكية حرية التدفق الدولي للاستثمارات الخاصة ، ويكون دور الحكومة في عملية استثمار الشركات في البلدان النامية دورا تسهيليا في الدرجة الأولى .	لا ترغب الحكومة في أن تجري مساعدات تكنيكية على نحو يكل حالة بذاتها ، ولا بد لها من أن تعتمد قبل كل شيء على قوى السوق المفتوحة للتوصل الى تحقيق التكييف الهيكلي في الصناعة .	أسست مؤسسة التكنولوجيا المناسبة في المجال الدولي في ١٩٧٧ بهدف توفير الهبات لكيانات القطاع الخاص في البلدان النامية بهدف المساعدة في اختيار ونشر التكنولوجيات المناسبة .	قامت الادارة الوطنية للمعلومات التقنية ، وهي المصدر المركزي لجميع نتائج البحث الاستخدامي الذي ترعاه الحكومة ، بانشاء شبكة تقنية فيما بين البلدان النامية ، والوكالات المتعاونة معها توجد حاليا في حوالي ١٣ من البلدان النامية .	
الياسان	تدعم الحكومة نشاط التمويل التجاري الخارجي من خلال أنظمة التمويل الاستيرادي الخارجي لمجلس التصدير والاستيراد لليابان ، وصندوق التعاون الاقتصادي الخارجي ، وتوفر الاعتمادات من خلال " جمعية تنمية التجارة الخارجية " الكيان تقوم ، ضمن جملة أمور ، بتوفير المساعدة في تمويل المشاريع المشتركة بين الشركات اليابانية الصغيرة والمتوسطة والبلدان النامية ، وقد أنشئ نظام لتأمين الاستثمارات الخارجية .	تقرر اجراءات التكيف الهيكلي في الصناعة تدريجيا من خلال الجهود الطوعية للشركات الخاصة ، وتقرر الحكومة التعبير ات في الصناعة لتوفير تدابير الاعانة في حالة البطالة وتساعطاء الحوافز .	تقوم الحكومة اليابانية برعاية عدد من برامج التعاون في مجال البحوث في البلدان النامية تحت اطار التعاون التقني .	تقوم الغرفة التجارية والصناعة اليابانية ، ومركز معلومات البراءات في اليابان ومؤسسة التجارة الخارجية في اليابان ، بتوفير المعلومات التكنولوجية للبلدان النامية .	

المصدر : ردود الحكومات على استبيانات فعلية الرصد .

ملاحظة : الفراغات في الأعمدة تعني أنه لم ترد معلومات محددة .

G T807

91 11 11

AD 92 03

CAL 940